العامل الدولي وآثره في القضية الكردية في العراق ١٩٥٨– ١٩٩١

أ . د. عكاب يوسف الركابي
كلية التربية – جامعة واسط

Abstract

Addresses've marked the international factor and its impact on the Kurdish issue in Iraq, 1958- 1991, the importance of having and the emergence of the issue on the Iraqi political arena this apparition Atzamn and effectively with the start of the formation of the Iraqi state on 23 August 1921 as a researcher and perhaps believed other massively multiplayer that the international factor, is the key factor and effective in feeding and the presence and persistence of the issue in Iraq, as well as the presence of some erroneous domestic policies practiced by some regimes and governments have to govern Iraq while dealing Tamla short-sighted with this issue, which formed another factor in the continuation of the impact of this issue negatively in Iraq as an endangered the national security of the Iraqi issues, but nevertheless we should not ignore the willingness of the Kurdish forces in northern Iraq, to deal with the outside world and open up to the international factor on the inside account of this deal, which had a negative impact is the other to move away from national solutions to this issue.

From this point of touch research and clearly, the impact and effective powers of any international factor and some neighboring countries in the permanence and continuity in that case Bmngsatha formed weigh heavily on the shoulders of the Iraqi state since Ceccheha and so far as it turns out, that all the solutions put forward by the previous Iraqi regimes to deal with the Kurdish issue, not unlucky complete success as clear that the reason lies, as well as lack of seriousness in the adoption of the standard of citizenship, equality and social justice in those solutions, is the weakness of the Iraqi foreign policy, which also failed to stop foreign intervention in this case, Thus, the new Iraqi regime after 2003, be aware of this fact, viz., that any attempt to resolve the Kurdish issue within the framework of the Iraqi state, without the attention of the international factor and how to deal with him, it would be doomed to failure.

نبذة تعريفية عن البحث

يتناول بحثنا الموسوم **العامل الدولي وآثره في القضية الكردية في العراق١٩٥٨- ١٩٩١**، أهمية وجود تلك القضية وظهورها على الساحة السياسية العراقية هذا الظهور الذي تزامن وبشكل فاعل مع بدء تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١ حيث يعتقد الباحث وربما غيره كثر أنّ العامل الدولي ، هو العامل الأساس والفعال في تغذية ووجود تلك القضية في العراق واستمرارها، فضلاً عن وجود بعض السياسات الداخلية الخاطئة التي مارستها بعض الأنظمة والحكومات المتعاقبة على حكم العراق أثناء تعاملها تعملاً قصير النظر مع هذه القضية التي شكلت عاملاً آخر في استمرار تأثير هذه القضية سلباً في العراق بوصفها من القضايا المهددة للأمن الوطني العراقي ، لكن مع ذلك علينا أن لا نتجاهل الاستعداد الذي أبدته القوى الكردية في شمال العراق، للتعامل مع الخارج والانفتاح على العامل الدولي على حساب الداخل هذا التعامل الذي أثر سلباً هو الآخر في الابتعاد عن الحلول الوطنية لتلك القضية.

ومن هذا المنطلق تلمس البحث وبشكل واضح، أثر وفعالة القوى الكبرى أي العامل الدولي وبعض دول الجوار في ديمومة تلك القضية بمنغصاتها التي شكلت عباً ثقيلاً على كاهل الدولة العراقية منذ تشكيها ولحد الآن إذ تبين، بأنّ كل الحلول التي طرحتها الأنظمة العراقية السابقة للتعامل مع القضية الكردية ، لم يحالفها النجاح الكامل إذ يتضح أنَّ السبب يكمن، علاوة على عدم الجدية في اعتماد معيار المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية في تلك الحلول، هو ضعف السياسة الخارجية العراقية أيضاً التي عجزت في إيقاف التدخلات الخارجية في هذه القضية وهكذا فأن على النظام العراقي الجديد بعد العام ٢٠٠٣، ان يدرك هذه الحقيقة وهي أنَّ أية محاولة منه لحلّ القضية الكردية في إطار الدولة العراقية دون الانتباه للعامل الدولي وكيفية التعامل معه سيكون مصيره الفشل .

مدخل معرفي

إنَ المتتبع لتاريخ الدولة العراقية الحديثة التي تأسست في ٢٣ آب العام١٩٢١[١] حتى حدود الإطار الزمني للبحث في ٥ نيسان العام ١٩٩١[٢] التاريخ الذي أصبحت فيه المنطقة الشمالية التي تسكنها أغلبية كردية من العراق خارج أطار سيطرة الدولة العراقية، سيجد أنَها لم تعرف الأمن والاستقرار والسلام ، إلا في

سنين معدودة قد تكون الحقبة الملكية من أفضلها فعلى مدى ما يقرب الثمانين عاماً، كانت القضية الكردية أحد الأسباب المؤدية إلى عدم الاستقرار في العراق .

وعلى الرغم من أَن الحرب بين القوى السياسية الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة ، قد ابتدأت بشكل علني ومحدود في العهد الملكي، إلا أنَها توسَعت في نطاقها الأشمل منذ العهد الجمهوري الأول الذي بدأ في ١٤ تموز العام ١٩٥٨ ثم هدأت قليلاً في بداية العهد الجمهوري الثاني الذي بدأ في انقلاب ٨ شباط العام ١٩٦٣[٣] ثم عادت وانفجرت من جديد وهدأت قليلاً مع وصول حزب البعث " المنحل " إلى السلطة في انقلاب ١٧ تموز العام ١٩٦٨، إلا أنَها ما لبثت أن انفجرت في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

أمَا موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من القضية الكردية ، فهو أشبه بموقف العاجز عن حلَها فبالرغم من المحاولات والمساعي الكثيرة والجدية أحياناً التي كانت تبذلها بعض الحكومات العراقية لإنهاء القتال بين الطرفين التي تمثلت بدستور العهد الجمهوري الأول " الدستور المؤقت " الذي أعلن رسمياً لأول مرة على الشعب العراقي في ٢٧ تموز العام ١٩٥٨ حيث نصت المادة الثالثة منه على:" أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقرَ هذا الدستور بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[٤]وكذلك البيان السياسي لحل القضية الكردية الذي تبناه رئيس الوزراء العراقي الدكتور عبد الرحمن البزاز[٥] وأعلنه على الشعب في ٢٩ حزيران العام ١٩٦٦ أي في عهد الرئيس العراقي الفريق عبد الرحمن عارف[٦]فضلاً عن قانون الحكم الذاتي الذي صدر في ١١ آذار العام ١٩٧٠ الذي تمثل بعدة بنود منها أن تمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة، عدة شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية كذلك، اعتبر القانون أن المنطقة " أي منطقة كردستان "، جزء لا يتجزأ من أرض العراق وشعبها لا يتجزأ من شعب العراق فضلاً عن ذلك فقد أقرَ القانون في البند الثالث منه، أن اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وتكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في جميع مراحل التعليم ومرافقه، كذلك أقرَ القانون بعض البنود الأخرى التي عالجت مفاصل الحياة الاجتماعية والسياسية[٧]، منها قانون هيئات الحكم الذاتي التي أنبثق عنه تشكيل المجلس التشريعي[٨] والمجلس التنفيذي[٩] في منطقة الحكم الذاتي في منطقة كردستان التي بدأت التنفيذ في عملهما في ١١ آذار العام ١٩٧٤، وغيرها من المحاولات الأخرى التي سترد تفاصيلها لاحقاً .

إلا أن القضية الكردية ظلَت مستمرة في سعيرها الذي يرتقي ليكون دموياً في أغلب الأحيان ، الأمر الذي يدفعنا للبحث عن أسباب وعوامل أخرى ساعدت وساهمت بشكل رئيس على ديمومة اشتعال هذه المشكلة ومنها العامل الدولي(١٠) الذي يعَد المحرك الأساس والفاعل في توجه هذه القضية تبعاً للمصالح الدولية والإقليمية أحياناً وهذا ما ستناقشه هذه الدراسة .

مُقَدِّمَة

إَن ما يلاحظ على القضية الكردية العراقية ومنذ تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١ تلك القضية تتصاعد وتيرتها وتأثيراتها حتى أصبحت المشكلة الأولى التي تطرح على جدول أعمال الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ شكلت هذه القضية سكين الخاصرة لها، فكلما جاء نظام عراقي جديد أو حكومة جديدة وأعلنت عن سياساتها الداخلية والخارجية وكان منها حل القضية الكردية حلاً عادلاً سلمياً، إلا وعادت وتراجعت عن تنفيذ وعودها وفي كل مرة تجعل تلك الأنظمة والحكومات من القضية الكردية الكابح الأول المعوق لها، إذن فما هي الأسباب التي جعلت من الأكراد في الدولة العراقية، مشكلة مزمنة مقارنة مع أقرانهم من الأقليات الأخرى التي تعيش، بسلام في إطار الدولة العراقية أو بالنسبة للأكراد في الدول الأخرى والمجاورة والذين يعيشون ظروفاً أسوء فيما إذا قورنت بالحقوق التي حصل عليها الأكراد في بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ التي لم تتح للعامل الخارجي، فرصة لتوظيف قضيتهم للتأثير بها في الأوضاع الداخلية لتلك الدول التي يعيشون ويسكنون فيها بحرية وأمان وهذا الأمر يدفعنا إلى أنَ هناك عاملاً خارجياً قوياً ومؤثراً، يعمل على توظيف القضية الكردية في العراق، توظيفاً سياسياً وفق مصالح دولية وربما إقليمية أحياناً وهذا التساؤل يثير في أذهاننا الأسئلة التالية:

١- ما هو أثر العامل الدولي في القضية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١ وحتى ٥ نيسان العام ١٩٩١ التاريخ الذي فرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حظراً جوياً على مناطق وجود الاكراد في المنطقة الشمالية من العراق .

٢- لماذا كان للعامل الدولي تأثير في تلك القضية ولاسيما لدى أكراد العراق .

إَن العامل الدولي كان هو العامل الأساسي والفعال في وجود القضية الكردية في العراق، بوصفها من القضايا المهددة للأمن الوطني العراقي فضلاً عن بعض السياسات الداخلية الخاطئة التي مارستها بعض الأنظمة والحكومات المتعاقبة في العراق أثناء تعاملها تعاملاً قصير النظر مع هذه القضية التي شكلت عاملاً آخر في استمرار تأثير هذه القضية سلباً في العراق ، لكن مع ذلك علينا أن لا نتجاهل الاستعداد الذي أبدته القوى الكردية في شمال العراق، للتعامل مع الخارج والانفتاح على العامل الدولي على حساب الداخل .

فعلى الرغم من مشاركة الأحزاب العراقية الكردية وتبوء الأكراد مواقع حساسة في الدولة العراقية فضلاً عن انفتاحهم على بقية أبناء المجتمع العراقي خلال مراحل تاريخية مختلفة، إلا أنَ ذلك لا يمنعنا من القول إَن القضية الكردية، بقيت مستمرة تطفو على السطح بين الحين والآخر، إَما بشكل أزمة سياسية أو عسكرية وإَما بشكل تصريح أو تلميح من هذا السياسي الكردي أو ذاك برغبته أو بتهديده، بالانفصال عن الوطن العراق ناهيك عن المراحل الدموية التي شهدتها العلاقات بين الطرفين، لذلك فإنَ معرفة الأسباب التي أدت إلى استمرار القضية الكردية في العراق بشكلها المضطرب سوف يساعد صانع القرار السياسي في العراق، على تفهم أكبر لأسبابها وفي إيجاد الحلول المناسبة لها .

وهكذا فقد ركزنا في بحثنا هذا على الدور الفاعل الذي كانت تلعبه بعض الدول الكبرى في استخدام الورقة الكردية كورقة ضغط سياسي على العراق ومنها بريطانيا التي تبنت هذه الورقة منذ نشوء الدولة العراقية يوم كانت بريطانيا القوة الفاعلة والمحركة للأحداث على الساحة الدولية ثم جاء دور الولايات المتحدة الأمريكية التي بزغ نجمها على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك الدور السوفيتي في تلك القضية الذي لا يقل أهمية في محاولة السوفييت لتوظيف تلك القضية لأغراض سياسية وحزبية ناهيك عن الدور الإيراني الذي لعبه الشاه محمد رضا بهلوي[١١]، باستخدامه الورقة الكردية تجاه العراق باعتبار أنَ الشاه، كان يمثل دور الشرطي والحامي للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي .

وهنا لا يمكن أن نغفل الدور "الاسرائيلي"[١٢] في هذه القضية الذي بدأ يظهر جلياً خصوصاً في مرحلة سبعينيات القرن الماضي .

قسم البحث على هيكلية متكونة من خمس نقاط ، الأولى تتعامل مع تعريف بالأكراد والثانية بكيفية ظهور المشكلة الكردية في العراق والنقط الثالثة والرابعة والخامسة تتعامل مع تأثير العامل الدولي في القضية

الكردية في العراق إبان العهود الجمهورية الأربعة في العراق وحتى ٥ نيسان العام ١٩٩١، وهو التاريخ الذي يعتبر حداً فاصلاً في انفتاح تأثير العامل الدولي على القضية الكردية على نحو أنهى سيطرة الدولة العراقية على مناطق كردستان العراق بأكملها وانكشاف أهدافه التي يعمل من أجلها منذ مدة طويلة .

وفي سبيل إنجاز دراستنا المتواضعة هذه للوصول بها إلى أفضل وجه ممكن ضمن امكاناتنا المتاحة ، حاولنا قدر الإمكان أن نستعين بكل شاردة وواردة متوافرة عن موضوعنا فاستفدنا كثيراً من الكتب الأجنبية والعراقية ومجموعة الرسائل العلمية التي تحول بعضها إلى كتب مطبوعة التي كشفت لنا جوانب أساسية من الموضوع واود أن أشير بصورة خاصة إلى مؤلفات كل من توماس بوا وسليم مطر وهه ار صابر امين وتشارلز تريب والدكتور كمال مظهر أحمد والدكتور سعد ناجي جواد ومحمد الطاهر محمد وسوزان إبراهيم حاجي أمين وديفيد مكدول[١٣] وغيرهم من المؤلفين الذين أغنوا وغذوا مكتبة الدراسات العراقية بنتاجاتهم القيمة .

من هم الأكراد العراقيون

يحتل العراقيون الأكراد المرتبة الثانية بعد الاثنية العربية من حيث العدد فيبلغ تعداهم أكثر من مليوني نسمة حسب إحصائيات نشرت في ثمانينيات القرن الماضي[١٤].

وللأكراد العراقيين ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم وكذلك آدابهم وفنونهم التي تظهر فيها تأثير البيئة الطبيعية لشمال العراق بشكل واضح جداً[١٥] .

سكن الاكراد في شمال العراق وعلاقتهم مع جبال العراق ليست بالحديثة ، بل هي ربما تعود إلى عهد الحضارات العراقية القديمة وخصوصاً السومرية منها[١٦] حيث كانت كلمة الكرد[١٧] تطلق على سكان المناطق الجبلية لشجاعتهم وشدة بأسهم[١٨] .

يتكلم الأكراد في شمال العراق لغتهم الخاصة بهم وهي لغة مستقلة قائمة بذاتها لها قواعدها ومفرداتها والاكراد يعتزون بها كثيراً ويعدونها الفاصل الذي يميزون به هويتهم[١٩] عن بقية الهويات العراقية الأخرى[٢٠] .

ويتفرع عن هذه اللغة لهجات متعددة ، كالسورانية التي تسود في محافظة أربيل والسليمانية وأيضاً البهدنانية التي يتكلم بها أغلب سكان محافظة دهوك واللورية التي تنتشر في بعض المناطق الأخرى من العراق وتحديداً في السليمانية وديالى[٢١]، أما عن الأحرف التي يستعملونها الاكراد في كتابة لغتهم فهي الأحرف العربية[٢٢] .

والأكراد في العراق[٢٣]، هم من يسكن ما يطلق عليه بكردستان الجنوبية وهم جزء من كردستان الكبرى الأمة الكردية التي قسمت خلال القرنيين السابع عشر والتاسع عشر، بين الدولتين العثمانية والفارسية ثم قسمت بعد الحرب العالمية الأولى، بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وارمينيا.

ومبعث هذا التقسيم هو اندماج الأكراد في حينه بالدولتين العثمانية والفارسية وعدم ظهور وعي قومي واضح لهم[٢٤]، ولعل هذا كان احد الأسباب التي دعت القوى الكبرى إلى عدم التشجع لتأسيس وطن قومي للأكراد فضلاً عن عوامل أخرى ، متعلقة بإرضاء الاتراك ومنحهم اكبر مساحة من اراضي الدولة العثمانية وجعل المنطقة ، تعيش حالة من عدم الاستقرار شبه الدائم بسبب الانتشار الاثني والمذهبي لاستمرار إخضاعها للقوى الكبرى المتنفذة في العالم .

القضية الكردية في العهد الملكي في العراق

لم يكن دور الأكراد العراقيين في تشكيل العراق الحديث في ٢٣ آب العام ١٩٢١، يقل أهمية عن بقية الأقوام العراقية الأخرى ، إذا أدوا أدواراً مهمة في بنائه، لا يمكن تجاهلها أبداً سواء كان ذلك في زمن الدولة العثمانية عندما كانوا يقومون بإدارة الولايات العراقية فيها أو في بداية الحكم الوطني كذلك دورهم وسعيهم من أجل استقلال العراق عن بريطانيا عندما اشتركوا مع بقية العراقيين في ثورة العام ١٩٢٠ [٢٥] وتشكيل الدولة العراقية فيما بعد في ٢٣ آب العام ١٩٢١حيث كان الأكراد حاضرين فيها وبمستويات مختلفة[٢٦].

وعندما تشكلت الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢٣ بعد ان كانت أراضيها الحالية ، جزء من الدولة العثمانية وبعد اختلاف على حدود الدولة في جانبها الشمالي وتحديداً حدود ولاية الموصل ، بين كل من تركيا من جانب والعراق وبريطانيا من جانب آخر ، استقر الرأي على ضم ولاية الموصل وبضمنها كردستان

الجنوبية إلى الدولة العراقية التي ظهرت إلى الوجود في ٢٣ آب العام ١٩٢١وثبت هذا الرأي في العام ١٩٢٦ بموجب الاتفاقية الانكليزية – العراقية[٢٧] .

إَن حدود الدولة العراقية التي تكونت بعد الحرب العالمية الأولى، سمح بان يضم العراق في تركيبته السكانية، أكراداً وعرباً وأقواماً أخرى وطوائف دينية متعددة، وعندما تم تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب العام ١٩٢١، وافق غالبية الأكراد على تنصيبه بشرط احترام حقوقهم في اللغة والثقافة الكردية [٢٨]، أَما تركيا فقد احتضنت نسبة مهمة من القومية الكردية، إلا أَنها لم تعترف بهذا الوجود ودعتهم باتراك الجبل، أَما إيران فإنَ وضع الأكراد فيها لم يتغير كون خرائط التقسيم ما بعد الحرب العالمية الأولى، لم تتناول حدودها الشمالية الغربية .

وفي المراحل اللاحقة على تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، بدأت تطفو إلى السطح معارضة كردية لسياسات الحكومتين العراقية والبريطانية تعلقت، بعدم تقدير الحكومة العراقية للثقافة القومية الكردية مما تسبب بقيام الحكومة العراقية، بتحريك قطعات الجيش العراقي مسنودة بالقوات البريطانية للوقوف ضد طلبات، قوى كردية لتوسيع سقف المطالبات القومية كما صاحبها ، تحرك العراق نحو كل من تركيا وإيران لضمان اتفاق على خطوط عامة للتعامل الإقليمي مع القضية الكردية .

وهكذا بدأت خطوات اتفاق الدولتين العراقية والتركية تظهر بوضوح ، عندما وصل نوري سعيد[٢٩] إلى أنقرة في ٢٠ أيلول العام ١٩٣٠حيث أجرى السعيد ، مفاوضات مع رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية توفيق رشدي اراس[٣٠] للحيلولة دون اهتزاز موقف حكومته بسبب المسألة الكردية خاصة بعد أن بدأ الوضع ، يتوتر أيضاً في منطقة بادينان المحاذية للحدود التركية وتركزت محادثات السعيد لضمان الأمن على الحدود واطمأن للموقف التركي بهذا الخصوص ومساعدة القوات التركية المرابطة على الحدود لتسليم الفارين إلى الأراضي التركية للسلطات العراقية كذلك بحث السعيد خلال زيارته نقاط آخرى[٣١] أهمَها:

١- بحث قضية الأمن على الحدود طبقاً لما جاء في بنود المعاهدة الثلاثية لعام ١٩٢٦.

٢- ضمان استعداد تركيا لحشد قواتها على الحدود إذا ما رغب العراق القيام بحملة عسكرية ضدَ الأكراد ، وسمح اتفاقهما هذا أيضاً، بتدخل تركيا عسكرياً ضدَ الحركة الكردية المسلحة في شمالي العراق وهو ما تم في سنوات مختلفة ومنها قيام تركيا ، بحملة عسكرية في مناطق زاخو في آيار العام ١٩٨٣، ضد مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني[٣٢] وقيامها أيضاً بعمليات أخرى في العام ١٩٨٧، ضد مواقع حزب العمال

الكردستاني وهكذا استمر الاتفاق العراقي التركي العريض في مساحته في تمتين العلاقة بين الدولتين فيما يتعلق بقضايا الأمن الحدودي المتعلق أصلاً بالقضية الكردية الضاغطة على كلا الدولتين حتى ٥ نيسان العام ١٩٩١.

وفي الاتجاه نفسه سعت تركيا وإيران إلى التنسيق مع بعضهما ومع العراق وسوريا ؛ لعزل الحركة الكردية وضربها بقوة سياسياً وعسكرياً وأمثلتها على ذلك ما جاء بميثاق سعد آباد " ميثاق عدم التعدي " الذي تم توقيعه في بلاط سعد آباد " قصر الشاه الصيفي " بطهران في ٨ تموز العام١٩٣٧[٣٣]، بين تركيا وإيران والعراق وافغانستان، للحد من المشاكل المسلحة التي تظهر على الحدود بين هذه الدول والذي اعتبره الأكراد في العراق، بأنَ الهدف الأساس لهذا الميثاق هو لضرب الحركة الكردية وقمعها، فهو سيف سلط على رقاب الشعب الكردي وأداة للقضاء على حركته بل القضاء عليها نهائياً في هذه البلاد الثلاث[٣٤] .

ناهيك عن اتفاقية المطاردة الحثيثة التي وقعت في العام ١٩٨٤بين تركيا والعراق التي جاءت في محتواها، بأنَها كانت لتعقب الهاربين والفارين من القانون وضمان أمن الحدود بين الدولتين[٣٥] .

واستمر التنسيق العراقي مع دول الجوار في كبح ظهور حركة مسلحة كردية منظمة حتى منتصف الأربعينيات عندما ظهرت، دولة مهاباد في إيران في العام ١٩٤٦[٣٦] بدعم من الاتحاد السوفيتي إذ أسست الحركة الكردية الإيرانية وجوداً لها في إيران كان لها تأثير على أكراد كردستان العراق، حيث مهد إلى نشاط حركة قومية كردية يديرها الملا مصطفى البرزاني[٣٧] .

ومع القضاء على دولة مهاباد في ٣١ آذار العام ١٩٤٧، اضطرت مجموعة الملا مصطفى البرزاني إلى مغادرة العراق إلى الاتحاد السوفيتي وبقيت هناك حتى ثورة تموز العام ١٩٥٨عندما حدث التحول في النظام السياسي العراقي من الملكية إلى الجمهورية ولتشهد القضية الكردية بعدها ، بداية ظهور مميز بنوع التحديات التي عاشتها الحكومات العراقية ونوع التأثير الدولي الذي أتاحت القوى الكردية له الفرصة لممارسة ضغطها إلى الضد من الحكومات العراقية .

العامل الدولي وخلق القضية الكردية في العراق

إَن أيَ قراءة متأنية ودقيقة للقضية الكردية في العراق، تظهر بأنَها قضية افتعلها وأدامها العامل الدولي منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة في ٢٣ آب العام ١٩٢١ وحتى العام ١٩٩١، ومبعث هذه النتيجة أنه، إذا تتبعنا سلوك الساسة البريطانيين تجاه هذه القضية، سنجدهم يعملون بشكل غريب ومتناقض حيالها ، فمن جهة كانوا قد وعدوا العراقيين الأكراد بأَنهم، سوف يجدون لهم دولة خاصة بهم في الوقت الذي كانوا قد وضعوا أيدهم في أيدي النظام العراقي الجديد، من أجل كبح جماح الحركات الكردية العشائرية في العشرينيات من القرن الماضي، بل وتخلوا وتنصلوا عن وعودهم نهائياً في تأسيس دولة كردية عندما وقعوا على مؤتمر أو معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ تموز العام ١٩٢٣[٣٨] التي أقرت بتقسيم كردستان بين عدة دول وخلت أيضاً من دون ذكر أي أشارة إلى الأكراد في العراق وحقوقهم في إقامة كيان خاص بهم [٣٩] .

وفي معرض تبريره لتراجع بريطانيا عن دعمها لمشروع الدولة الكردية يقول السياسي البريطاني نايجل دافيدسون NigeI Davidson ، إَن خروج تركيا منتصرة من حرب الاستقلال ورفضها معاهدة سيفر Sevres التي وقعت في ١٠ آب العام ١٩٢٠، جعل قيام دولة كردية في جنوب شرق تركيا ينضم اليها كرد العراق ، أمراً مستحيلاً ونظراً لعدم تحقيق هذا الشرط فإنَ بريطانيا غيَرت موقفها[٤٠] .

ويذكر دافيدسون أنَ البريطانيين وبعد أن كبحوا جماح الشيخ محمود الحفيد[٤١] وأنصاره في العراق ، ذهبوا إليه وأعطوه وعداً آخر تتعهد فيه بريطانيا ، بإعطاء الأكراد في العراق وضعاً خاصاً في ولاية الموصل بدلاً عن الوعد الأول بتأسيس دولة لهم ، إلا أنَ هذه السياسة لم تستمر طويلاً فما أن ظهرت ملامح حل لمشكلة الموصل [٤٢] تطفو على السطح ، بدأت تركيا بتحريض الأكراد للخروج عن طاعة الحكومة من منطلق أنَهم سوف يقعون تحت رحمة العراقيين العرب حتى عادت بريطانيا لتقضي على الحركات الكردية مرة آخرى[٤٣].

وكذلك الحال مع اعتراف عصبة الأمم بالعراق، كدولة مستقلة في ٣ تشرين الأول العام ١٩٣٢، إذ تعهد البريطانيون بأنَ الحكومة العراقية ، سوف ترعى شؤون الاثنيات الأخرى غير العربية في العراق ، وما أن حصل العراق على الاعتراف وظهرت الخلافات بين القوى الكردية والحكومة العراقية ، حتى قام السلاح الجوي البريطاني بقصف القرى والمناطق العراقية الشمالية .

وهكذا استمرت بريطانيا بممارسة هذه اللعبة السياسية الخطرة ، بأنَ تثير القضية الكردية على الحكومة العراقية تارة وتقمعها بالقوة معها تارة أخرى ، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الأسباب التي تجعل من دولة كبرى مثل بريطانيا كانت اللاعب الرئيس في المنطقة ، تتبع مثل تلك السياسة في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة العراقية وهي الراعية الأولى لهذا التأسيس [٤٤] .

وتظهر الإجابة على هذا التساؤل من خلال السلوكيات التي اتبعتها بريطانيا في العراق التي أثبتت فيما بعد بانها أرادت من ذلك السلوك، ضمان انصياع الحكومة العراقية لسياساتها انصياعاً كاملاً ، فكلما سارت الأمور بينهما على ما يرام، قمعت بريطانيا الحركات الكردية وكلما تدهورت علاقاتها مع النظام الملكي العراقي ، لجأت إلى سياسة التفرقة والوعود غير الصادقة مستخدمة الورقة الكردية ، وإلا لو كانت بريطانيا جادة في وعودها للعراقيين الأكراد ، فما الذي كان يمنعها من ذلك وهي كانت في حينه ، بريطانيا العظمى التي لا تغيب عن مستعمراتها الشمس[٤٥] .

لم تكن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي أوجدت القضية الكردية في بدايات العقد الثالث من القرن العشرين ، بل إنَ الولايات المتحدة الأمريكية [٤٦]، هي الأخرى كان لها الباع في تلك القضية ففي الوقت الذي أعطت فيه هذه الدولة لأبناء القوميات المختلفة ، الأمل الكبير في إقامة دول خاصة بهم لتحقيق طموحاتهم بالاستقلال ولاسيما بعد إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسن[٤٧] Woodrow Wilson الأربعة عشر[٤٨] التي تم نشرها بعد الحرب العالمية الأولى في ٨ كانون الثاني العام ١٩١٨م التي أكدت على حق تقرير المصير للشعوب ، نجدها وقد تخلت عنهم عندما تم التراجع عن معاهدة سيفر التي وقعت في ١٠ آب العام ١٩٢٠م التي استبدلت بمعاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ تموز العام ١٩٢٣التي اهملت الوعود التي أعطيت للأكراد ، حيث وقفت الولايات المتحدة الامريكية ، مكتوفة الأيدي ولم تترجم مبادءها إلى خطوات عملية ، بل إنَها جعلت العراقيين الأكراد يشعرون بالغبن وبأنَهم مظلومون في ممارسة حقوقهم من قبل العراقيين العرب ، الأمر الذي دفعهم إلى الخروج المستمر على سلطات الدولة العراقية ومحاربتها [٤٩] .

ولا يختلف الحال مع الاتحاد السوفيتي الذي بدأ مده الشيوعي بالتغلغل إلى شمالي العراق مع نهاية الثلاثينات، حيث ساعدت تلك الدولة الشيوعية ودعمت ، إنشاء حزب شيوعي عراقي كردي في شمال العراق سمَي بحزب شورس أي الثورة كذلك دعم السوفييت الأكراد في إيران إلى درجة رعايتهم لتشكيل دولة كردية عرفت في حينها بدولة مهاباد التي ظهرت في ٢٢ كانون الثاني العام ١٩٤٦ لكنها لم تعمر أكثر من سنة

واحدة ، حتى انهارت في ٣١ آذار العام ١٩٤٧ مع انسحاب السوفييت من إيران وكان لعناصر تلك الدولة التي رعاها السوفييت ، علاقات وثيقة مع الأكراد في العراق ومنهم الملا مصطفى البرزاني والقيادي الكردي البارز إبراهيم احمد(٥٠) .

وفي العام ١٩٤٦ اتفق الطرفان الكردي العراقي والكردي الإيراني تحت الرعاية السوفيتية على إنشاء حزب عراقي ذي صبغة شيوعية انتخب مؤتمره الوطني ولجنته المركزية كل من ، حمزة عبد الله بمنصب الأمين العام للحزب والملا مصطفى البرزاني رئيساً والشيخ لطيف بن الشيخ محمود والشيخ زياد اغا نائبين للرئيس وامتلك الحزب جريدة سرية وأعطي له اسماً كردياً هو " بارتي ديموقراطي كورده عراق " أي الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي(٥١) .

ولم يكتف الاتحاد السوفيتي بتشكيل الأحزاب الكردية ودعمها فحسب ، بل ان أعضاء تلك الاحزاب كانوا من العناصر المرحب بهم في أرضه ، فعندما غادر رئيس الحزب الملا مصطفى البارزاني العراق مع المئات من رجاله إلى الاتحاد السوفيتي عند انهيار جمهورية مهاباد في ٣١ آذار العام ١٩٤٧ وبقي هناك حتى ٦ تشرين الأول العام ١٩٥٨، كان البارزاني موضع ترحاب عند الحدود السوفيتية وبعد وصوله إلى هناك ، أصبح البارزاني موضع تقدير واهتمام من قبل الأجهزة السوفيتية الاستخباراتية التي كانت تنوي استخدامه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بعدما مدته بالمال والتدريب العسكري هو ومجموعته (٥٢).

ويضيف العديد من الباحثين إلى الدور البريطاني والسوفيتي والأمريكي في خلق القضية الكردية في العراق دوراً خطيراً آخر، هو دور العصابات الصهيونية التي زارت شمالي العراق في منتصف الثلاثينات واجتمعت بالزعماء الأكراد وأفهمتهم بأنَهم يتشابهون مع العراقيين الأكراد في قضيتهم في كونهم منتشرين وموزَعين بين دول العالم وهم يشتركون في حرمانهم من قبل الدول الأخرى في تكوين دولة عصرية خاصة بهم وبضرورة التعاون لأنَ الأهداف مشتركة بينهم (٥٣) .

ويبدو أنَ ذلك كان المدخل للعلاقات الوثيقة التي ربطت إسرائيل بالأحزاب الكردية في شمال العراق خلال المراحل التاريخية اللاحقة التي لم تخف على أحد، بل أكدتها قيادات كردية عدة ومنهم السياسي محمود

عثمان ، الذي أشار صراحة في معرض حديثه عن العلاقة بين القوى السياسية الكردية وإسرائيل بقوله:" بدأت العلاقات الكردية الإسرائيلية، تعطي ثمارها بعد العام ١٩٦٣ فعلياً على الأرض "(٥٤) .

وهكذا يظهر لنا جلياً بأنَ العامل الدولي ، كان هو الأساس في خلق القضية الكردية في العراق إبان العهد الملكي ورعايتها لأسباب مختلفة فبالنسبة لبريطانيا، كانت القضية الكردية، بمثابة ورقة الضغط التي تستعملها للضغط على الحكومات العراقية في العهد الملكي بين الآونة والأخرى .

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإَن طموحاتها العالمية بعد الحرب العالمية الأولى وبحثها عن مناطق نفوذ في العالم، جعلها تسعى للتقليل من نفوذ بريطانيا العالمي من خلال، أثارة القلاقل والحركات المسلحة في المستعمرات البريطانية من أجل أن يكون لها فرصة لأخذ مكانتها العالمية وهو ما تحقق فعلاً بعد الحرب العالمية الثانية، أمَا الاتحاد السوفيتي فقد كان ورقة الأكراد الرابحة في العراق والقابلة للاستخدام لنشر الفكر الشيوعي في المنطقة من جهة ولقطع الطريق على إي جهة دولية أخرى تمد نفوذها إلى هذه المناطق ولعلَ الثمار التي قطفها الاتحاد السوفيتي من تلك الورقة، كانت أكثر وضوحاً بالمد الشيوعي الذي تنامى وانتشر في مرحلة الحكم الجمهوري في العراق من الحكم الملكي الذي كان ، يتبع بريطانيا وهذا ما سيتضح لنا لاحقاً .

العامل الدولي والقضية الكردية إبان العهد الجمهوري الأول

في ١٤ تموز العام ١٩٥٨ قامت ثلة من ضباط الجيش العراقي ، بالثورة على النظام الملكي الحاكم في العراق وقضوا عليه وأعلنوا عن تشكيل الجمهورية العراقية حيث بدأ العهد الجديد، طموحاً في تطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراقيين جميعاً بما فيهم الأكراد خصوصاً في شهوره الأولى بالدستور المؤقت الذي أعلن رسمياً في ٢٧ تموز العام ١٩٥٨ على الشعب العراقي حيث اعترف فيه بأنَ العرب والأكراد شركاء في وطنهم العراق إذ جاءت نص المادة الثالثة منه على الوجه الآتي:" يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية "(٥٥) .

وتبعه الزعيم عبد الكريم قاسم ، بإصدار عفو عن العراقيين الأكراد المنفيين في الاتحاد السوفيتي منذ فترة الحكم الملكي ومنهم الملا مصطفى البرزاني[٥٦] الذي عاد إلى العراق في ٦ تشرين الأول العام ١٩٥٨ وتلقى الترحيب الرسمي والدعم المالي من الحكومة العراقية الجديدة وشارك البرزاني في ١٦ نيسان العام ١٩٥٩، باستقبال رفاقه الذين كانوا معه في الاتحاد السوفيتي الذين وصلوا عن طريق ميناء البصرة [٥٧] .

ولم يكن العهد الجديد طموحاً في سياساته الداخلية فحسب ، بل وفي سياساته الخارجية أيضاً، إذ حاول النظام الجديد أن يرص جبهته الداخلية وإصلاحها بغية الانطلاق منها لتحقيق أهداف خارجية كانت أكثر طموحاً، إذ بدأ النظام الجديد وبخطوات سريعة جداً ، يسعى إلى تحدي شركات النفط العالمية من جهة والانسحاب من حلف بغداد في ٢٤ آذار العام ١٩٥٩[٥٨] من جهة أخرى وكذلك المطالبة والسعي بشكل قوي ، لإعادة بعض المناطق الحدودية التي قال عنها بأنَها، عراقية مسلوبة مثل الكويت[٥٩] وإقليم الأحواز[٦٠] والسيادة على شط العرب [٦١] .

ناهيك عن أنَ الحرب الباردة [٦٢] التي كانت قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين القطبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي حيث يبدو أن صراعها ومشاكلها، انعكست وبشكل سلبي على الدولة العراقية ونظامها الجمهوري الجديد، إذ أخذت كلا الدولتين الكبريين تسعى لاستخدام الورقة الكردية، كحاجز يمنع وصول القطب الآخر إلى المنطقة ولعلَ الاتحاد السوفيتي، كان أكثر براعة في استخدامها من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لقدم وتشعب العلاقة الحزبية التي كانت تربطهم مع العراقيين الأكراد وزعمائهم[٦٣] .

إلا أنَ ذلك لا يعني أنَ الولايات المتحدة الأمريكية [٦٤]، كانت قاصرة هي الأخرى في هذا المجال، بل انها كانت وبعد استلام الزعيم عبد الكريم قاسم السلطة وانسحابه المفاجئ من حلف بغداد، تندفع إلى توجه جديد في السياسة الأمريكية ، يقوم على المحاولة بتوظيف المشكلات الداخلية في العراق لصالح تحقيق تأثير في توجهات سياسة العراق الخارجية، ورغم أنَ السنوات الأولى لحكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، لم تشهد تحركاً أمريكياً مؤثراً في الملف الكردي بحكم الرعاية الأمريكية للحليفين الإيراني والتركي وسياسة التحالف التي ظهرت بين الزعيم عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني، إلا أنَ السنوات اللاحقة قد شهدت حسماً أمريكياً لإشكالية دعم الأكراد وممَا يضعف حكومة الزعيم قاسم التي تحالفت مع الشيوعية آنذاك في الوقت الذي حسم فيه الزعماء العراقيون الأكراد موقفهم وذلك بالتوجه نحو الغرب [٦٥] .

وهكذا يبدو أنَ توقعات النظام الجمهوري الأول في العراق ، لم تكن في محلها فالجبهة الداخلية التي كان من المفترض أن تكون قد انتظمت وأصبحت صالحة للانطلاق خارجياً ، لم تكن كذلك إذ استخدمتها الدول الإقليمية والعالمية كورقة ضغط على الزعيم عبد الكريم قاسم ، أجبرته من خلالها على التراجع والتقهقر عن سياساته الخارجية التي أضرت بمصالح دول عديدة[٦٦]، إذ تضررت تركيا من انسحابه من حلف بغداد وتلمست إيران الضرر من طموحاته في الأحواز وشط العرب ، أمَا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد نظرتا بسلبية إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الخاص بتنظيم عمل الشركات النفطية في العراق[٦٧] وكذلك من تهديده للكويت فضلاً عن تخوفهما من أن، يصبح العراق منفذاً للاتحاد السوفيتي في المنطقة ، لذلك كان استخدام الورقة الكردية خير وسيلة أجبرت الزعيم قاسم على الانكفاء داخلياً ودخوله في أيلول العام ١٩٦١ في حرب استنزاف ولم تنته، إلا بنهايته في أنقلاب ٨ شباط العام ١٩٦٣[٦٨]، الامر الذي قلم كثيراً من طموح الحكومة العراقية في سياستها الخارجية واهدافها التي ذكرناها أعلاه .

وفي هذا الصدد يسهب مؤرخ ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨الباحث ليث الزبيدي في حديثه، عن حجم الدعم الدولي الذي يتلقاه الأكراد المعارضين لعبد الكريم قاسم في تلك الآونة ، فيشير إلى أنَ الحزب الشيوعي العراقي ، كان يقوم ببث الأخبار التي تتحدث عن انتصارات المتمردين الأكراد على القوات الحكومية، أمَا الدول المجاورة فكانت إيران تساعد الأكراد عن طريق مدهم بالمؤن والسلاح والعتاد كما كانت تسمح لهم باستخدام أراضيها، وقد حدثت مصادمات متعددة بين الجيش العراقي والقوات الإيرانية، حيث يبدو أنَ مساعدة إيران والولايات المتحدة وبريطانيا للأكراد انما أريد بها[٦٩]:

١- إرباك الوضع الداخلي العراقي وإرباك الزعيم قاسم في مفاوضاته مع شركات النفط .

٢- إجبار الزعيم قاسم على التراجع عن سياساته الخارجية المتمثلة بمطالبته بالكويت والأحواز وشط العرب[٧٠] .

وهذا ما يؤكَده بعض الباحثين في طروحاتهم مستدلين على ما نشره الحزب الشيوعي العراقي في بيانه الصادر في ٢٢ آب العام ١٩٦١، حول الوضع في شمال العراق الذي جاء فيه:" اجتمع السفير الأمريكي في إيران هولمز وبمساعدة الملحقين العسكريين الأمريكيين وقنصل أمريكا في مدينة رضائية الإيرانية بعد ان نظموا سفرات في المناطق الكردية من إيران المحاذية للحدود العراقية واتصلوا ببعض الشيوخ والأغوات وفي

نفس الوقت قام رئيس الاستخبارات الإيرانية ببعض السفرات في المناطق الكردية من إيران القريبة من الحدود العراقية وكانت باكورة النشاط التآمري الأمريكي على الجمهورية العراقية ، إرسال الناشط والمعارض الكردي علي حسين المنكوري على رأس مجموعة مسلحة بالأسلحة الأمريكية بإشراف مبعوثين أمريكيين ومن السلطات الإيرانية وقد اجتاز المنكوري الحدود العراقية ليفرض سيطرة مجموعته المسلحة على ناحية ناودشت ويعتقل بعض موظفيها " [٧١] .

ولم تكن هذه التدخلات الدولية في الشأن الداخلي للعراق وبالتحديد في القضية الكردية غائبة عن الزعيم عبد الكريم قاسم، بل إَنه كان على علم ودراية بها وقد عبر عن ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الزعيم قاسم في مبنى وزارة الدفاع في ايلول العام ١٩٦١، حيث اتهم قاسم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والشركات النفطية ، بدعم تمردات الأحزاب العراقية الكردية في شمال العراق ، على نظامه من أجل الضغط عليه كي يتراجع عن سياساته الخارجية مثل إرجاع الكويت إلى العراق وكذلك مفاوضاته مع شركات النفط وقال الزعيم قاسم:" أَن هناك من الدول من صرف ما يقارب نصف مليون دينار من اجل دعم الأعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق والسراق والإقطاعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار " [٧٢] .

وهكذا نجد أنَ العامل الدولي في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، أصبح الداينمو المحرك للقضية الكردية في العراق وأخذت الدول الإقليمية والعالمية تعد هذه القضية، بمثابة العصا التي يتم من خلالها إجهاض تجربة النظام الجمهوري العراقي الحديث ومنع الزعيم قاسم، من القيام بالنهوض الداخلي والطموح الخارجي الذي أعلن عنه إذ استنزفت القضية الكردية، قدرات عراقية مهمة وجعلت نظام الزعيم قاسم ، ينصرف عما خطط لإنجازه داخلياً وخارجياً لمصلحة هذا البلد .

العامل الدولي و القضية الكردية إبان العهد الجمهوري الثاني والثالث

استولى عبد السلام محمد عارف[٧٣] بمساندة حزب البعث على السلطة في العراق في أنقلاب الثامن من شباط العام ١٩٦٣وكان رد فعل الأكراد تجاه ذلك الحدث مؤيداً وحماسياً ، إذ ذهب وفد كردي رفيع المستوى يمثل كل القوى الكردية فور وقوع التغيير إلى قادة العراق الجدد وقابل عبد السلام عارف ورفاقه وهنؤوهم باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم رفع الوفد برقية هنؤوا بها النظام الجديد على نجاح الثورة

ومما جاء في برقية التهنئة:" أنَ الأكراد فرحون بالثورة التي أسقطت قاسم وينتظرون خطوات إيجابية تتخذها هذه الثورة نحو حل المسالة الكردية على أساس الحكم الذاتي الذي يضمن الاخوة الدائمة "، وقد ردت الحكومة العراقية على برقية الاكراد ، بأنَها تسعى إلى إرساء الحرية والديمقراطية في العراق وأنَها ستنظر إلى كل القوميات في العراق بعين واحدة ، لا فرق بين عربي وكردي لا في الحقوق ولا في الواجبات واتبعتها أي الحكومة العراقية ، بتوجيه دعوة إلى القوى الكردية لإجراء مباحثات رسمية ومباشرة معها[٧٤] .

لقد حاولت الحكومة العراقية في عهد الرئيس عبد السلام عارف، أن تحاور الأكراد وتصل معهم إلى نتيجة ، إلا أنَ سيطرة العقلية العسكرية في الحكومة العراقية أجهضت أية محاولة جادة في هذا الاتجاه ، ومع كل ذلك فقد أعلن العهد العارفي في شباط العام ١٩٦٤، وقفاً للقتال حيث بدأ مباحثات مع القوى الكردية وعندما طالب الوفد الكردي بالحكم الذاتي لكردستان ، أجاب رئيس الوزراء حينذاك الفريق طاهر يحيى[٧٥]، أنَ شمالي العراق لا يمكن أن يسمَى كردستان بدون فتح الطريق للانفصال [٧٦] .

ويتحدث السياسي العراقي جلال الطلباني[٧٧] عن تلك المفاوضات التي كان هو حاضراً فيها فيقول:" جرت مفاوضات بيننا وبين حكومة الرئيس عبد السلام عارف حيث أُرسلت من قبل الملا مصطفى البارزاني والمكتب السياسي وكان كلاهما يثق بي إلى بغداد ، لإجراء مفاوضات مع النظام الجديد والتقيت بكبار المسؤولين الذين أخبرتهم بمطالبنا ، إلا أنَ تلك المفاوضات لم تصل إلى النتائج المرجوة وسرعان ما تجدد القتال بين الطرفين مرة أخرى" [٧٨] .

مع ذلك وفي هذا العهد اتجهت الحكومة العراقية وفي خطوات لأثبات حسن النوايا في التعامل مع القضية الكردية ، حيث أصدرت في ٢٩ نيسان العام ١٩٦٤، دستوراً مؤقتاً للعراق، نصَ على مضامين وجود قوميتين في العراق كما جاء في مادته الـ ١٩:" العراقيون متساوين في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب أخر ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية " [٧٩].

ومع فشل المحادثات بين الطرفين الحكومي والكردي في بداية حكم الرئيس عبد السلام محمد عارف وتجدد العمليات القتالية بين الطرفين ، يتفق الباحثون أنَ من الأسباب التي أدت إلى دخول نظام الحكم الجديد في العراق في حرب مع الأحزاب العراقية الكردية ، أنَها نفسها الأسباب التي كانت وراء دخول نظام

الزعيم عبد الكريم قاسم فيها، إلا وهي استمرار مطالب الأكراد بالحصول على أقصى قدر من الحقوق القومية التي يمكن أن تنهي الدولة العراقية المركزية مع سماح القوى الكردية للعامل الخارجي، بدعم كل ما من شانه أن يعرقل حركة الأنظمة العراقية في تحقيق أهدافها عن طريق أثارت الفتن الداخلية خصوصاً في كردستان .(٨٠)

وفي منتصف العام ١٩٦٤، حصل انشقاق داخل قيادة الحركة الكردية حيث انقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جناحين أحدهما يقوده الملا مصطفى البرزاني والآخر يقوده إبراهيم أحمد السكرتير العام للحزب وهو انشقاق كان له تأثيره البالغ على جميع القادة الأكراد ، لأنّه فتح الطريق أمام تدخل إيران في الشأن الكردي في العراق بعد لجوء فصيل إبراهيم أحمد إلى إيران(٨١).

ومع ذلك استمر القتال في شمالي العراق، لأشهر عديدة حتى وقع حادث مقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف جراء سقوط طائرته المروحية في البصرة في ١٣ نيسان العام ١٩٦٦ وتولى الرئاسة بعده شقيقه الفريق عبد الرحمن عارف بموافقة الجيش وأركان النظام والوزارة القائمة وفي عهده تولى الدكتور عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة فوضعت أمامه ، مسؤولية إيجاد حل للقضية الكردية بالطرق السلمية ، فدخل الدكتور البزاز في مفاوضات مع الأكراد أسفرت في النهاية عما عرف ببيان الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي تضمن ، مكاسب ثقافية وسياسية للأكراد الذي أراد منه البزاز ، ايجاد حل للقضية الكردية في الاطار الوطني العراقي لكن هذا الأمر لم يرق للعسكريين في الحكومة العراقية ، حتى تمكنوا في النهاية من أبعاد الدكتور البزاز ، عن منصبه وتجميد بيانه عندها بدأت العمليات العسكرية من جديد ضد الأحزاب الكردية .

وبعد نكسة ٥ حزيران العام ١٩٦٧والحرب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل، عقدت الدول العربية اجتماعاً للرؤساء العرب وكان من ضمن قراراتها ، قطع العلاقات بالكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية جراء دعمها لإسرائيل في الحرب الأمر الذي حدا بالرئيس عبد الرحمن عارف، إلى تطبيق ذلك القرار واتبعه عارف بتوقيعه اتفاقية للصداقة مع الاتحاد السوفيتي ، تلك الخطوة التي اغضبت الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام على أثرها الرئيس الأمريكي نكسون ، بعقد اجتماع خاص في البيت الابيض قرر فيه، مساندة الحركات المسلحة الكردية في شمالي العراق واعتماد ١٦ مليون دولار لتغطية نفقات الأسلحة الأمريكية لمساندة تلك الحركات ضد الحكومة العراقية ، بعدها توجه وفد كردي كبير إلى واشنطن ليبحث مع المسئولين الأمريكيين تفاصيل تلك المساعدة ، فاتفقت الأطراف الكردية والامريكية ، على أن تمر تلك

المساعدات عبر إيران ، وهكذا أصبحت القضية الكردية العراقية ، من أهم الأوراق التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية للتعامل مع الحكومات العراقية، بعد أن تلاعبت الأخيرة بورقة النفط للضغط على الولايات المتحدة الامريكية والغرب[٨٢] .

ولم يقتصر اللعب بالورقة الكردية على الولايات المتحدة الأمريكية فقط خلال العهد العارفي ، فقد دخلت إسرائيل بقوة إلى شمال العراق لتقديم الدعم للقوى السياسية والمسلحة الكردية في شمال العراق وقد عبر عن هذه العلاقة وهذا التدخل السياسي الكردي محمود عثمان بقوله:" لقد زرت إسرائيل مرتين برفقة قائد الثورة الكردية الملا مصطفي البارزاني في عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ طالبين السلاح والمساعدة منها في فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الامريكية إنَ إسرائيل أرسلت إلينا الأسلحة لكنها ذات طبيعة دفاعية تمكننا من ضرب الجيش العراقي لتحقيق أهدافها "[٨٣] .

وذهب الباحث إيدن أقصو في رسم شكل العلاقة الكردية الاسرائيلية التي كانت سائدة حينذاك عندما قال:" في العام ١٩٦٥ عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً موسعاً ضم كل من رئيس الحكومة أشكول ورئيس الأركان إسحاق رابين ورئيس الموساد وتمت الموافقة على إرسال السلاح للعراقيين الأكراد في شمال العراق وقال أعضاء الوفد الحكومي الذي سلم الأسلحة إلى العراقيين الأكراد في شمالي العراق ، بان الزعماء الأكراد أبلغوهم بأنَهم قد يئسوا من العرب وأنَهم لم يعودوا يهتمون فيما إذا تم الإعلان عن ذلك التعاون العسكري مع إسرائيل أم لا[٨٤] .

وبذلك لم تنجح جهود حكومة العهد العارفي في إبعاد الخيار العسكري لحل المشكلة الكردية حلاً سلمياً نظراً لطبيعة العقيدة العسكرية التي كان يفكر بها قادة الحكومة العسكريون في إنهاء النزاع الاثني الكردي منذ قيام الجمهورية الأولى في العراق في١٤ تموز العام ١٩٥٨، كما أن تلك الحكومة، لم تتمكن في الوقت نفسه من منع الدعم الإيراني والإسرائيلي والدولي للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق رافقها تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية في العراق التي انهكت الجيش العراقي، وبذلك فشلت الحلول السياسية للقضية الكردية طوال مدة العهد العارفي، لأنَ العسكر قد قدموا عليها الحلول العسكرية حيث استمر هذا التدهور حتى حدث التغيير السياسي في انقلاب ١٧ تموز العام ١٩٦٨وتسلم البعث للسلطة وما يعرف بالجمهورية الرابعة .

وهنا نجد أن تصفية الحسابات بين القوى الدولية والعراق ، تتم عن طريق استخدام الورقة الكردية فللرد على العراق سعت إسرائيل إلى إضعاف الدولة العراقية ، من خلال دعم الأكراد وللرد على المقاطعة العربية للولايات المتحدة الامريكية ولكي تمنع الاتحاد السوفيتي من الاستفادة من تلك المقاطعة وبالنسبة للعراق على الأقل ، كانت الولايات المتحدة قد حركت الورقة الكردية لتحقيق ذلك ايضاً.

العامل الدولي و القضية الكردية إبان العهد الجمهوري الرابع

في ١٧ تموز العام ١٩٦٨وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق وسرعان ما صفى منافسيه ليبقى متفرداً في السلطة مع نهاية تموز العام ١٩٦٨ [٨٥]، بعدها اتجه إلى حل المشاكل الداخلية التي كان في مقدمتها القضية الكردية التي دخلت منحاً جديداً من خلال ازدياد التدخلات الدولية فيها، وهنا يذكر الباحث نعوم شومسكي وغيره من الباحثين، أنَ علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العراقيين الأكراد قديمة ولكنَها في بداية السبعينيات كانت قد شهدت، تطوراً كبيراً فقد كانت هناك تحركات عسكرية مسلحة في شمال العراق يقوم بها الأكراد بدعم مباشر من قبل محمد رضا بهلوي شاه إيران إذ كان الشاه آنذاك، يعد حليفاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، فأراد أن يسبب بعض الإزعاج للحكومة العراقية الجديدة التي أخذت تهدد المصالح الغربية في المنطقة، من خلال تعاونها مع الاتحاد السوفيتي وتأميمها للنفط العراقي وتمثل ذلك الإزعاج أيضاً، بقيام الشاه الإيراني بدعم القوى الكردية في شمال العراق، ضد الحكومة العراقية لكي يستمر الصراع المسلح بين الحكومة العراقية والاكراد، إذ كانت إيران والولايات المتحدة في حوار بشان القضية الكردية في العراق حيث استمرت اللقاءات بين الشاه ووزير الخارجية الأمريكية آنذاك هنري كسينجر، وكان من الظاهر والكلام لازال لشومسكي، بأن لا الشاه ولا كسينجر كانوا يريدون، ان ينتصر أي من الطرفين المتصارعين وإنَما أرادا أن ينهكوا الحكومة العراقية ويخضعوها للضغط لكي تتحقق مصالحهم في المنطقة[٨٦] .

ومما زاد من انزعاج الشاه الإيراني والحكومة الامريكية أيضاً ، هو توقيع العراق على اتفاق مع الأحزاب العراقية الكردية عرف باتفاق أو بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ أو بيان الحكم الذاتي الذي يفيد باعتراف الحكومة العراقية، بأن تقام منطقة للحكم الذاتي في مناطق الأغلبية الكردية في شمال العراق فضلاً عن منح الأكراد امتيازات سياسية واجتماعية واقتصادية عدة منها، المشاركة بالحكومة العراقية المركزية وجعل اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وغيرها من الحقوق والامتيازات الأخرى التي وردت في بنود ذلك البيان

الذي رحب به كبار الزعماء الاكراد والعديد من الزعماء العرب وبعض الدول والمنظمات[٨٧] بينما أبدت إسرائيل مخاوفها من هذا الاتفاق أو البيان[٨٨].

وفي الاتجاه نفسه، وفي غمرة الترحيب بهذا الاتفاق فقد وجه الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني بياناً إلى المواطنين العراقيين دعا فيه الجميع إلى التسامح والصفح والأخوة واسدال الستار على الماضي وحوادثه المؤسفة وقال البرزاني في بيانه ما نصه:" بمناسبة صدور بيان السلام التاريخي وعودة السلام والتآخي بين القوميتين العربية والكردية وأبناء شعبنا المخلصين جميعاً، أرجو من الجميع التمسك بروح البيان المذكور والتحلي بالتسامح والصفح والأخوة بين أبناء الشعب كافة واسدال الستار على الماضي وحوادثه المؤسفة الاليمة بغية فسح المجال أمام السلطة الوطنية وجماهير الشعب لأعمار وبناء الوطن وقطع الطرق على دعاة السوء ودعاة القلاقل والفتن ... إنَ مناسبة صدور بيان الحادي عشر من آذار تحتم علينا فتح صفحة بيضاء جديدة من العلاقات الطيبة بين أبناء الشعب كافة ... وتقوية الروابط بين العراقيين عامة من حيث المجموع في البلاد للنهوض بشعبنا العراقي العزيز في مدارج الرقي والتقدم واجمعوا اراءكم حول المصلحة العامة وخير الجميع بالعقل والحكمة تحت قيادة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ..." إننا نقف بالمرصاد للمعتدين الذين لا يروق لهم استتباب الاستقرار والأمن في ارجاء البلاد "[٨٩]، كما أيد الزعيم الكردي الدكتور محمود عثمان عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في حديث لإذاعة صوت الجماهير العراقية، ما جاء في بنود بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ودعا عثمان إلى تطبيقها لإتمام الفائدة في تطوير العراق على حد قوله[٩٠] .

كذلك لحق خطوات الحكومة العراقية تجاه حَل المشكلة الكردية، صدور الدستور المؤقت للدولة العراقية الذي صدر بقرار مجلس قيادة الثورة " المنحل " بكتابه المرقم ٧٩٣ في ١٦ تموز العام ١٩٧٠ الذي أكد على الحقوق المشروعة للشعب الكردي فقد ورد في الفقرة ب من المادة الخامسة من الدستور المؤقت على ما يلي:" يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية "[٩١] .

ثم جاء صدور ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر في ١٥ تشرين الثاني العام ١٩٧١ الذي أكد في العديد من فقراته على تنفيذ كافة البنود الواردة في بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ واستكمال حلقات الحل السلمي والديمقراطي للمسألة القومية الكردية[٩٢] .

ثم لحق ذلك تعديل المادة السابعة من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي " المنحل " لينص:" على أنَ الحركة الكردية هي حركة تحررية وتعديل الدستور العراقي المؤقت لينص على أنَ العرب والأكراد شركاء في الوطن وإصدار قانون الحكم الذاتي متضمنا كل بنود بيان الحكم الذاتي"[٩٣] .

كذلك عالجت المادة السادسة من مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٩٠ الذي وزعت مسودته على الشعب العراقي في ٧ تموز من العام المذكور حقوق القومية الكردية في العراق والتي نصت على ما يلي:" يتكون شعب العراق من العرب والاكراد ويقر الدستور حقوق الاكراد القومية ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة الوطن والدولة والمجتمع"[٩٤]، كما نصت المادة من مشروع الدستور المذكور على أنَ:" اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي"[٩٥] .

ويذكر الباحث عثمان الراوندوزي، أنَ الشاه الإيراني وبعد صدور بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ والحقوق الجديدة التي حصل عليها الأكراد، أخذ يزيد من أصابع تدخله في العراق في وقت كان يرى فيها نفسه ، متمتعاً بقسط كبير من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة وتأييد واسع من قبل الغرب لاسَيما بعد أن زاره الرئيس الأمريكي نكسون ووزير خارجيته كسينجر في طهران في العام ١٩٧٢، حيث أبدوا رضاهم على الشاه الإيراني وسياساته في المنطقة كما ابدوا في الوقت نفسه، تخوفهم من ان يستغل الاتحاد السوفيتي، العراق لزيادة النفوذ في المنطقة واستعماله لمعادات الولايات المتحدة الأمريكية ، وسُعد الشاه بذلك فعرض عليهما تقديم الدعم للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق التي وافق عليها المسؤولون الأمريكيون[٩٦].

إلا أنَ نجاح الحكومة العراقية في كسب ود الاتحاد السوفيتي، جعل الشاه الإيراني يتراجع عن سياساته تجاه العراق، بعد أن أخذ الساسة العراقيون يسعون إلى إرضاء الاتحاد السوفيتي بأي طريقة كانت ، كي يساعدهم في مواجهة التدخلات الإقليمية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية، ففي ايار العام ١٩٦٩ اعترف العراق بدولة ألمانيا الشرقية ليكون البلد العربي الأول في ذلك الاعتراف، أعقبها العراق بتوقيع الاتفاقيات الاستثمارية مع الجمهوريات المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي ومنها بولندا التي وقع معها اتفاقية لاستثمار الكبريت العراقي، كما سمحت الحكومة العراقية في وقت لاحق للحزب الشيوعي العراقي، بممارسة نشاطه السياسي تحت إطار الجبهة الوطنية وفي مقابل ذلك، قدم الاتحاد السوفيتي الدعم الاقتصادي

والاستثماري للعراق حتى تطور الأمر إلى عقد معاهدة الصداقة العراقية السوفيتية التي وقعت في العام ١٩٧٢، تلاها التوقيع على اتفاقية الخمسة عشرة عاماً بين العراق والاتحاد السوفيتي التي تتضمن دعماً عسكرياً واقتصادياً سوفيتياً للعراق، عندها أخذت المعدات العسكرية السوفيتية الثقيلة والحديثة، تنقل بواسطة الطيارين السوفييت إلى العراق ثم أخذ الضباط العراقيون يدخلون الدورات التدريبة في الاتحاد السوفيتي(٩٧) .

وفي تطور مهم سمحت الحكومة العراقية للاتحاد السوفيتي، بالقيام بالوساطة بين الحكومة العراقية والقوى الكردية المتمردة في شمال العراق من اجل اعلان اتفاقية الحكم الذاتي .

إنَ هذه التطورات مع مخاوف الشاه الإيراني، من أنَ التدخل الإيراني المباشر في القتال الدائر بين الحكومة العراقية والاكراد في شمال العراق، قد يؤدي إلى وقوع حرب فعلية بين العراق وإيران وهو ما لم يكن الشاه يرغب فيه، الأمر الذي جعل الشاه الإيراني يعيد النظر في سياساته تجاه العراق فبدأت المفاوضات بين العراق وإيران، دون علم العراقيين الأكراد التي كان من نتائجها، الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في آذار العام ١٩٧٥، إذ وافق الجانب العراقي بموجبها على، ادعاء إيران بان الخط الممتد " التالوك " في أعمق نقطة من شط العرب ، يجب أن يشكل الحدود المشتركة بين الدولتين في الممر المائي كذلك وافقت إيران بالمقابل، على إيقاف دعمها للحركات الكردية المسلحة في شمالي العراق كما أوقفت دعمها للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وفي غضون بضعة أيام، سحبت إيران مساعداتها العسكرية وأغلقت الحدود مع العراق، فعجزت قوات الملا مصطفى البارزاني التي كانت تعتمد كثيراً على الدور الإيراني، عن استئناف هجومها ضد القوات العراقية وانهارت الحركات المسلحة الكردية في كل شمال العراق في غضون أسابيع(٩٨) .

أما عن العلاقات الكردية الإسرائيلية في العهد الجمهوري الرابع ١٩٦٨حتى العام ١٩٩١، فهي الأخرى كانت موجودة وعلى اعلى المستويات وهذا ما أكده السياسي العراقي الكردي محمود عثمان في الحديث الذي أوردناه فيما سبق إذ قال عثمان ما نصه: "لقد زرت إسرائيل مرتين برفقة قائد الثورة الكردية الملا مصطفي البارزاني في عامي ١٩٦٨و١٩٧٣، طالبين السلاح والمساعدة في فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الامريكية... وأن إسرائيل أرسلت الينا الأسلحة"(٩٩)، ويضيف عثمان قائلاً: " لقد كان هناك مثلث يتكون من ثلاث أضلاع ، إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومن دخل ضلعاً دخل المثلث كله والأحزاب الكردية كانت وسط هذا المثلث، حيث تعاونا مع شاه إيران ثم إسرائيل ثم الولايات المتحدة الامريكية وحينما

بدأت العلاقات الرسمية بين إسرائيل والحركات الكردية في شمال العراق، كانت قنوات الاتصال الرئيسية بإسرائيل هي إسرائيل وكردستان وطهران والأخيرة، هي الجسر والأساس ولكن قبل أن تبدأ العلاقات الرسمية والمباشرة، كانت لدينا قناة باريس وهي أكثر العواصم التي حصلت فيها اتصالات سرية وكانت هناك قنوات أخرى، يمثلها الصحفيون إذ كان الصحفيون الأمريكيون وهم إسرائيليون متخفين بالغطاء الأمريكي، يأتون لزيارة المسؤولين الأكراد وعن طريقهم كانت تتم الاتصالات وإيصال الرسائل"[١٠٠] .

ويذكر عثمان، أنه وفي منتصف نيسان العام ١٩٦٨، حضر الملا مصطفى البرزاني إلى إسرائيل والذي كان يصادف يوم عيد الفصح العبري واجتمع البرزاني على إثرها، مع رئيس الدولة زلمان شوفان وفي هذه الزيارة قدم الرئيس شوفان إلى البرزاني نصيحة قال له فيها:" تخلوا عن فكرة الحكم الذاتي واعملوا من أجل إقامة دولة كردية "[١٠١].

ولم تتوقف التدخلات الدولية في القضية الكردية في العراق عند هذا الحد، فبعد أن وقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران في العام ١٩٧٥، سرعان ما انهارت الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق بعد أن سلم الكثير من عناصرها أنفسهم إلى الحكومة العراقية ولم يبق من عناصرها، إلا أعدادا قليلة مختبئة في الجبال بينما ترك آخرين العراق طالبين اللجوء في الدول الأخرى[١٠٢]، ولم يظهر أي عمل عسكري كردي، ضد القوات العراقية حتى تاريخ اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في ٤ أيلول العام ١٩٨٠، عندها بدأت إيران في ظل الثورة الإسلامية الإيرانية، باستخدام الورقة الكردية ضد العراق في هذه الحرب ولكن بطريقة مختلفة .

المهم هنا انه وخلال الأعوام ١٩٧٥– ١٩٨٠، حاولت بعض القوى الدولية، استخدام الورقة الكردية ضد العراق عبر إحيائها ودعمها تيارات سياسية وقوى مسلحة كانت موجودة في شمال العراق قبل اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ وعن هذه الدول يذكر السياسي العراقي جلال الطلباني ما نصه:"بعد أن وقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران في العام ١٩٧٥، تخلى الشاه الإيراني عنا وكذلك تخلت الولايات المتحدة الامريكية ، فوجدنا أنفسنا بدون أيَ طرف دولي داعم حتى التقينا في نهاية العام ١٩٧٥، أنا ومجموعة من الرفاق في دمشق في إحدى المقاهي وقررنا ، تشكيل تحالف سياسي يسمَى الاتحاد الوطني الكردستاني[١٠٣]، أما عن تمويله فقد تعهدت ثلاث دول بذلك هي الاتحاد السوفيتي وليبيا وسوريا فقد كان الدعم الليبي، هو دعماً مادياً بحتاً أما الدعم السوري[١٠٤]، فقد كان دعماً عسكرياً كان بالتدريب والتسليح حيث كان لنا ، معسكران للتدريب واحد في دمشق والثاني في القامشلي في سوريا وفي بعض الأحيان كانت سوريا تدعمنا بالأموال أما الاتحاد

السوفيتي ، ففي تلك المرحلة اقتصر على الدعم السياسي فقط ..."، ويضيف الطلباني، أنه التقى بالرئيس السوري حافظ أسد وكذلك بالرئيس الليبي معمر القذافي وكلاهما، حثاه على مواصلة القتال وعدم الاستسلام وكان له لقاء مع بريمكوف المسؤول السوفيتي الذي قال له معاتباً: " الآن أصبح واضحاً لديكم بعد اتفاقية الجزائر ، بأنَ الولايات المتحدة الامريكية ، ليس لها صديق وأن صديقكم الوحيد هو الاتحاد السوفيتي"، وتعهد بريمكوف للطالباني ، بأن يعود السوفييت بدعم الحركة الكردية كما كان من قبل بشرط أن :" يواصل العراقيين الأكراد القتال ضد الحكومة في بغداد" (١٠٥).

وبعد قيام الحرب العراقية الإيرانية في ٤ أيلول العام ١٩٨٠، استغنت الولايات المتحدة الامريكية، عن فكرة توظيف الورقة الكردية في العراق، بعد أن اطمأنت إلى الأثر الكبير الذي أحدثته تلك الحرب في استنزاف ماكنة وموارد الدولتين العراقية وإيران ما بعد الثورة وبالشكل الذي عطل مقدرتهما في معارضة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولهذا شهدت مرحلة الثمانينات، استقراراً في الاندفاع الأمريكي لدعم الأكراد، بل في أحيان كثيرة كانت انقلاباً عليهم إذ غضت الولايات المتحدة الامريكية، الطرف عن الكثير من التجاوزات التي مورست من قبل الحكومة العراقية ضد الأكراد في شمال العراق، بعد أن ظهر نشاط للحركات الكردية المسلحة مدعومة من إيران في حربها مع العراق، وهنا يذكر الباحث دهام محمد العزاوي، بأنَ مرحلة الثمانينيات تعتبر من أكثر مراحل العلاقات الأمريكية الكردية تعقيداً ففيها ، فقدت الحركة الكردية منافذ الدعم الأمريكي والغربي بل وحتى الإقليمي عدا، بعض المساعدات الإيرانية المحدودة التي كانت تقدمها إيران، إبان الحرب العراقية الإيرانية لإشغال الجيش العراقي في خاصرته الشمالية الشرقية (١٠٦) .

وجراء انشغال الطرف العراقي بالحرب مع إيران وبغية تامين مستلزماتها في استقرار الجبهة الداخلية، فإنَ العراق اراد ايجاد حلول للقضية الكردية مستفيداً من توقف الدعم الأمريكي للمسلحين الأكراد فضلاً عن تصارع الجناحين الكرديين البرزاني والطالباني، حيث سعى الجانب العراقي، لفتح حوار مع جناح الطالباني وهو ما دفع الأخير للتوجه إلى بغداد في العام ١٩٨٤ في محاولة منه لحل المشاكل العالقة، إلا أنَ العامل الدولي قد تدخل مرة أخرى لإيقاف مثل تلك المباحثات التي كان يرأس الجانب الكردي فيها السياسي العراقي جلال الطلباني والذي قال عنها، بانها كانت مفاوضات ناجحة، إلا أنَ الأتراك قد تدخلوا في اللحظة الحرجة وهددوا الحكومة العراقية آنذاك بأنها في حالة إعطاء العراقيين الأكراد تنازلات في شمال العراق، فانَها أي تركيا سوف تقطع كل منافذ العراق التجارية التي كانت تمر عن طريقها موارد واحتياجات العراق الاقتصادية

والعسكرية في ذلك الوقت الذي كان فيه العراق ، بأمس الحاجة إلى مثل تلك المنافذ وذلك لظروف الحرب مع إيران[١٠٧] .

وقبل انتهاء الحرب مع إيران في العام ٨ آب العام ١٩٨٨، نفذ العراق سياسات بالغة القسوة مع القوى الكردية المسلحة في شمال العراق، من أجل انهاء الأعمال العسكرية ضد قواته ومؤسسات وسلطات الحكومة المركزية في كردستان العراق، ولاسيما عمليات الانفال التي نفذت في العام ١٩٨٨ التي غضت الطرف عنها قوى دولية كبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد انتهاء الحرب مع إيران احكم العراق سيطرته على كردستان العراق حتى العام ١٩٩١.

وهكذا نجد أن العهد الجمهوري الرابع هو الآخر، قد انشغل بالقضية الكردية وقد أعطى تنازلات كثيرة لصالح الأطراف الدولية وفي مقدمتها إيران، من أجل وقف الدعم الذي كانت تصبه في تلك القضية .

واستمر الحال حتى اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية بين عامي١٩٩٠ – ١٩٩١، لتبدأ مرحلة جديدة في القضية الكردية تحت رعاية دول إقليمية ودولية كبرى مفادها، فقدان الحكومة العراقية السيطرة على كردستان واتجاه الأخيرة إلى وضع سياسي اقرب إلى الانفصال العملي عن العراق الذي استمر حتى العام ٢٠٠٣، ليبدأ بعدها وضع خاص لكردستان العراق اطره الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، مضمونه إنهاء الدولة المركزية في العراق ومنح كردستان إقليماً فدرالياً في إطار الدولة العراقية .

الخاتمة

لقد خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية:

أولاً: أنَ القضية الكردية هي قضية أوجدتها الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في بدايات تأسيس الدولة العراقية في ٢٣ آب العام١٩٢١من خلال إعطائهم للعراقيين الأكراد الوعود بتشكيل دولة خاصة بهم أو بان تراعي الحكومة العراقية الاعتبارات القومية الكردية التي أظهرت السنين اللاحقة بأنَ هاتين الدولتين، لم تكونا جادتين في ذلك إذ أرادت بريطانيا من خلالها الضغط على الحكومة العراقية وإشعارها بأنَ الوجود البريطاني لابد منه لوجود حركات تمرد وعصيان في شمال العراق، وبالنسبة لموقف الولايات المتحدة فهو الآخر لم يكن موقفاً جدياً بل إنها شعرت بأنَ بريطانيا قد اتسع نفوذها في العالم وأرادت ان تجعل بريطانيا تتعب وتعجز عن إدارة كل تلك المستعمرات عن طريق أثارت الفتن القومية في داخلها عن طريق الدعوى إلى حق تقرير المصير الذي ورد في مبادئ الرئيس الامريكي ولسن الأربعة عشر وفعلاً تحقق الحلم الأمريكي ، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا عاجزة عن إدامة نفوذها في المنطقة الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تأخذ مكانتها فيها.

اما الاتحاد السوفيتي فهو الآخر قد دعم القضية الكردية إلا أنَه يكن جاداً فيها بل أرادها موطئ قدم يتمكن من خلاله من نشر الفكر الشيوعي وان يضغط على الحكومات العراقية كلما ابتعدت عن خطه واتجهت صوب الغرب .

ثانياً: على الرغم من اتضاح الصورة للقوى العراقية الكردية المتمثلة بسعي الدول الإقليمية والعالمية بجعلهم ورقة يضرب من خلالها بعضهم بعضاً، إلا ان تلك القوى لم تستفد من التجارب المتكررة بل إنَها بقيت تفتح يدها إلى أي جهة دولية تدعمها وبضمنها إسرائيل التي لم يخف الساسة الأكراد تعاونهم واتصالهم معها بالرغم من العداء القائم بين العراق وإسرائيل كما الحال مع إيران التي لم تكن تتمتع بعلاقات جيدة مع العراق ومع كل ذلك كانت أحد الدول التي تربطها علاقات قوية مع القوى العراقية الكردية .

ثالثاً: على الرغم من معرفة ودراية الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة، بأنَ القضية الكردية هي قضية داخلية في العراق ولكن محركاتها عالمية واقليمية، إلا أن تلك الحكومات باستثناء اتفاقية الجزائر في

العام ١٩٧٥، لم تسع للتحاور مع مصادر الدعم والتمويل المشبوه الذي كان يقدم للقوى الكردية المسلحة ، الدعم المالي والعسكري بل إنها بقيت تعامل العراقيين الأكراد على أنَهم هم السبب الأساسي في الحروب والصراعات المسلحة المستمرة .

رابعاً: عندما نتحدث عن العامل الدولي وأثره في القضية العراقية الكردية، فإنَ ذلك لا يعني أننا نعفي الحكومات العراقية المتعاقبة من الخطأ، بل إنَ الأنظمة العراقية المتوالية على حكم العراق، كانت قد فشلت في حل تلك القضية في إطار وطني وحرمت العراق من مساهمة الكثير من أبنائه الأكراد الذين كان من الممكن ان يزيدوا السياسة العراقية قوة ومتانة بدلاً من تأكيد المواطنة بالعرب فحسب .

وهكذا نجد أنَ العامل الدولي، كان العامل الأول في خلق القضية الكردية في العراق وفي إدامة زخمها واستمراريتها باتجاه التناحر والفرقة وسفك الدماء بين أبناء الوطن الواحد، دون ان نتجاهل العوامل الداخلية المتمثلة بسياسات الأنظمة السابقة وكذلك في الاستعداد الذي كانت تبديه القوى العراقية الكردية في التعامل مع الدول الأخرى دون الانتباه إلى حقيقة النوايا التي تكنها تلك الدول من وراء دعمها المستمر لتلك الحركات الذي لا يتجاوز تحقيق مصالحها هي وليس مصالح العراقيين الأكراد، ثم إنَ شعار الانفصال الذي ترفعه القوى الكردية لتكوين دولة كردية في الوقت الحاضر، هو في حقيقته ليس بصالح الشعب الكردي، بسبب ما يؤدي ذلك إلى تحفيز الاكراد في الدول المجاورة لكي يحذوا حذوهم، الأمر الذي يؤدي ليس القضاء على الحركات الكردية المحلية في الدول المجاورة كتركيا وإيران وانما على الدولة الانفصالية التي يحلم بها بعضهم، وهنا كان علينا أن نأخذ بالحسبان، من أنَ الموقف التركي الذي يبدو أنه يرفع راية الانفصال وتشجع قيام دولة كردية، هو موقف يخلو من البراءة والاخلاص أو نية صادقة لوجه الله، وإنَما يريد الاتراك من الأكراد الانفصال عن وطنهم العراق ثم الانقضاض عليهم وضمهم إلى تركيا وبذلك تتخلص تركيا من الأماكن الحصينة في كردستان العراق التي يختبئ فيها عناصر حزب العمال الكردستاني التي يتخذون منها منطلقاً لتنفيذ عملياته العسكرية ضد الجيش التركي، وفي الوقت نفسه فإنَ تركيا، تسعى لهدفها القديم، بضم ولاية الموصل اليها، وهنا يجب التدقيق والتمعن في تصريح رسمي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حمل بين طياته النوايا التركية الحقيقية تجاه قيام الدولة الكردية وهو كدليل قوي على ما ذهبنا اليه حينما قال أردوغان: "اننا سنحارب قيام دولة كردية حتى لو قامت في البرازيل أو جنوب افريقيا"(١٠٨).

ومن ناحية أخرى فإنَ الوضع الجغرافي، لا يسهل قيام دولة للأكراد فاذا حدث ذلك فتكون تلك الدولة، دولة مغلقة لا حدود مفتوحة لها وهذا يعني أن ديمومتها، تتوقف على علاقتها الحسنة مع جيرانها في حين أن الواقع، لا يشير بأيَ حال من الأحوال إلى ذلك الفهم، إلا أن يحصل تحسن في علاقاتها مع جيرانها المنتظرين، فتركيا لا تعترف بالأكراد أصلاً وإنَما تعدهم، اتراكاً جبليين وإيران هي الأخرى، لا يروق لها قيام دولة كردية خوفاً من سريان الروح الانفصالية لأكرادها، كما أنَ العراق لا يمكن أن يكون راضياً عن دولة سلخت نفسها من وحدة أراضيه، لذلك كان على الأكراد التفكير في العيش بسلام ووئام والمشاركة في ادارة شؤون البلاد والتخلي عن التعصب لدى كل الأطراف والاعتراف بالهوية القومية، هو الكفيل الأمن والأضمن لبناء حياة مستقرة تؤدي إلى التعاون والإخاء ونبذ العنصرية ولغة السلاح .

إنَ التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال البحث في موضوع تأثير البعد الدولي في القضية الكردية في العراق هي:

أولاً: لقد آن الأوان للقوى العراقية الكردية لكي تعي بأنَ العامل الدولي لا يمكن التعويل عليه كثيراً وان الاقتناع والرضا بالعيش مع بقية أبناء الشعب العراقي هو الأفضل.

ثانياً: فيما يخص الساسة العراقيين الذين أمسكوا بزمام النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، ان سياسات الأنظمة السابقة قد جعلت القوى السياسية العراقية الكردية تجوب بلدان العالم الأخرى بحثاً عمن يسمعها وينصت إليها وفي مقابل ذلك الإنصات كانت القوى الكردية مستعدة لإنهاك الحكومات العراقية وإفشال تجاربها فهل ستعطون العذر مرة أخرى للساسة العراقيين من الأكراد لطرح مشاكلهم خارج العراق، أم أنكم سوف تستوعبونهم وتحلون مشاكلهم في البيت العراقي حصراً.

ثالثاً: أنَ كل الحلول التي طرحتها الأنظمة العراقية السابقة للتعامل مع القضية الكردية ، لم يحالفها النجاح الكامل حيث يتضح أنَ السبب يكمن علاوة على عدم الجدية في اعتماد معيار المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية في تلك الحلول هو ضعف السياسة الخارجية العراقية أيضاً التي عجزت في أن توقف التدخلات الخارجية في هذه القضية ، فعلى النظام العراقي بعد العام ٢٠٠٣، أن يدرك هذه الحقيقة وهي أن أية محاولة لحل القضية الكردية في اطار الدولة العراقية بدون الانتباه للعامل الدولي وكيفية التعامل معه سيكون مصيره الفشل .

الهوامش

(١) رسمت بريطانيا في مؤتمر القاهرة الذي انعقدت جلساته وبشكل مستمر للمدة من ١٢ إلى ٢٤ آذار العام ١٩٢١، شكل نظام الحكم المزمع تطبيقه في العراق واختيار حاكم عربي لحكمه بمساعدة واشراف بريطاني. للمزيد . ينظر: غسان العطية، العراق نشأة الدولة، تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام ، لندن، ١٩٨٨، ص٤٥٧ وما بعدها .

(٢) بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في ٢٨ شباط العام ١٩٩١، فرضت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا ، حظراً جوياً على شمال العراق عرف بـ "مناطق الحظر الجوي على شمالي العراق وجنوبه" بحجة حماية الأكراد والشيعة من هجمات الجيش العراقي، لكن فرنسا انسحبت من هذا الحظر في العام ١٩٩٦ لأنها اعتقدت أن منطقة الحظر أخذت ، منحى أهداف أخرى غير الأهداف الإنسانية المعلنة ، واستندت هذه الدول في إقامة هذا الحظر إلى القرار رقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن يوم الخامس من نيسان العام ١٩٩١على الرغم من أن هذا القرار ، لا ينص على فرض حظر جوي ويتعلق بالأكراد شمالي العراق ويطالب العراق بالكف عن ملاحقتهم واحترام حقوق الإنسان فقط، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، أصرتا على أن الطلعات الجوية لمراقبة المنطقة تعتبر شرعية وتستند إلى القرار الدولي أنف الذكر الذي يشجب فيه مجلس الأمن "عمليات الاضطهاد" التي تمارسها الحكومة العراقية ضد المدنيين في بعض مناطق العراق ، علماً أن الحكومة العراقية لم تعترف بشرعية هذه المنطقة كونها لا تستند على قانون صريح وواضح من مجلس الأمن واعتبرت الاصرار الامريكي والبريطاني على الحظر ، ما هو إلا محاولة لتقسيم العراق ، وهكذا ظلت الدفاعات الجوية العراقية تستهدف الطائرات الأمريكية والبريطانية المحلقة في المنطقة حتى أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين أصدر أمراً بمنح مكافأة لمن يسقط طائرة في منطقة حظر الطيران ، كانت لمنطقة حظر الطيران دوراً رئيساً في قيام الأكراد في الشمال بإجراء انتخابات محلية وتشكيل برلمان وإقامة كيان أطلقوا عليه اسم إقليم كردستان العراق والذي كان أشبه بالكيان المنفصل أو المستقل عن العراق ، امتدت منطقة الحظر شمالاً من خط العرض ٣٦ وجنوباً حتى خط العرض ٣٢ ، وفي أواخر العام ١٩٩٦ تم توسيع منطقة الحظر الشمالية إلى خط ٣٣ الذي كان أقرب إلى حدود العاصمة بغداد وأتى هذا التوسيع بعد دخول وحدات من الجيش العراقي " الحرس الجمهوري " في العام المذكور إلى محافظة أربيل التي كانت واقعة ضمن منطقة الحظر لحسم نزاع داخلي بين الأكراد بناءً على طلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي طلب العون من القيادة العراقية في نزاعه الداخلي مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني ، وقد انتهى العمل بمنطقة حظر الطيران مع بداية الحرب الامريكية على العراق في ١٩ آذار العام ٢٠٠٣ ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان من العام

المذكور . ينظر: تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر إدريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٣٣٦ ؛ كمال ديب ، موجز تاريخ العراق ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١٣، ص٢٤٥ .

(٣) انقلاب شباط العام ١٩٦٣: انقلاب عسكري قاده حزب البعث العربي الاشتراكي على حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بعد أن بدأ بالتخطيط لإسقاطه منذ العام ١٩٥٩ وبعد العام ١٩٦٢ ، نشط الحزب بشكل كبير حيث استطاعت قيادته تشكيل لجنة أوكل أليها تنسيق النشاط العسكري ضمت علي صالح السعدي أميناً وعضوية كل من حازم جواد وطالب شبيب والزعيم المتقاعد أحمد حسن البكر وآخرون إذ رسموا الخطة العسكرية التي نفذت في ٨ شباط العام ١٩٦٣، حيث تم اعتقال الزعيم عبد الكريم قاسم يوم ٩ شباط وكان معه فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وبعد مواجهة قصيرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ، تم الحكم على عبد الكريم قاسم ورفاقه بالإعدام ونفذ فوراً وتم تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة برئاسة أحمد حسن البكر . للمزيد . ينظر: علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص١٨ .

(٤) ينظر: نصوص مواد الدستور في . الوقائع العراقية " جريدة " العدد ٢ ، بغداد ، ٢٨ تموز ، ١٩٥٨، ص١ .

(٥) عبد الرحمن عبد اللطيف البزاز: سياسي ووزير ورئيس وزراء سابق ولد في بغداد في العام ١٩١٣من عائلة معروفة بتدينها ، تخرج البزاز من كلية الحقوق في العام ١٩٣٥، اعتقل في العام ١٩٤١عقب انتفاضة مايس، اصبح عميداً لكلية الحقوق ببغداد ، تسلم البزاز مناصب عدة في الحكومة العراقية وعين سفيراً في الجمهورية العربية المتحدة في العام ١٩٦٣، أصبح الامين العام لمنظمة أوبك ١٩٦٤– ١٩٦٥ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في ٦ أيلول العام ١٩٦٥، ألف البزاز وزارتين الاولى في عهد عبد السلام عارف في أيلول العام ١٩٦٥والثانية في عهد عبد الرحمن عارف في نيسان العام ١٩٦٦، يعدَ البزاز أول مدني يتولى هذه المناصب ، كان البزاز من المناوئين لعبد الكريم قاسم وذو علاقة جيدة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ، تنافس البزاز مع اللواء عبد الرحمن عارف على رئاسة الجمهورية وفي العام ١٩٦٦حاول وقدم البزاز مشروعاً متكاملاً لحل القضية الكردية حلاً سلمياً ، إلا أنه لم يوفق في مشروعة بسبب التناحر السياسي في حينه وتعنت القوى السياسية الكردية ، توفي البزاز في لندن في ٢٨ حزيران العام ١٩٧٣ . للمزيد . ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، بغداد ، ٢٠٠٢، ص٨ . والكتاب في الاصل رسالة ماجستير ؛ سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص١٦ وما بعدها .

(٦) الفريق عبد الرحمن عارف: ولد في بغداد بمحلة سوق حماده في جانب الكرخ في العام ١٩١٦ ونشأ فيها ، أكمل عارف دراسته الابتدائية في مدرسة دار السلام الابتدائية ثم الثانوية عندها دخل الكلية العسكرية في العام ١٩٣٦

وتخرج منها ضابط برتبة ملازم ثان ، اشترك عارف في انتفاضة العام ١٩٤١ وحرب فلسطين في العام ١٩٤٨ وفي العام ١٩٦٢ احيل على التقاعد ثم اعيد إلى الخدمة بعد انقلاب ٨ شباط العام ١٩٦٣، شارك عارف في ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ ، شغل مناصب عديدة وفي ١٦ نيسان العام ١٩٦٦، أنتخب رئيساً للجمهورية بعد مصرع شقيقة ، وفي تموز العام ١٩٦٦ رقي إلى رتبة فريق وفي ١٧ تموز العام ١٩٦٨ اقيل من منصبه لقيام انقلاب حزب البعث وابعد إلى لندن ثم تركيا ثم عاد في العام ٢٧ كانون الأول العام ١٩٧٩إلى العراق وبعد العام ٢٠٠٣ وتدهور الوضع الامني في بغداد ، غادر عارف إلى الاردن وعاش هناك حتى توفي في عمان يوم ٢٤ آب العام ٢٠٠٧ودفن في مقبرة شهداء الجيش العراقي في عمان ، عرف عن عارف طيبته وشخصيته المتواضعة وثقته المطلقة بالمحيطين به فاستغلت هذه الثقة استغلالاً بشعاً ويبدو أن ثقة عارف بالمحيطين به من الذين تأمروا عليه كانت في غير محلها . للمزيد . ينظر: زينب عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦ – ١٩٦٨، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٢، ص١٢ وما بعدها . والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٧) نصت المادة الثالثة من قانون الحكم الذاتي على:" تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً " كذلك نصت المادة الخامسة من القانون على أن:" لأبناء المنطقة كافة اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم " كذلك الحال في الأسس القضائية فقد نص القانون على :" أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية " وكذا الحال في الأسس المالية التي اعتبرها القانون وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة ولها ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة . للمزيد . ينظر:

(٨) المجلس التشريعي: هو الهيئة التشريعية في منطقة الحكم الذاتي ويتكون من ثمانين عضواً منتخباً بطريق الاقتراع الحر المباشر وفق قانون انتخاب المجلس التشريعي والذي تمت بموجبه الانتخابات التي جرت في أواخر العام ١٩٨٠ حيث تم انتخاب أعضاء المجلس المذكور الذي يتمتع أعضاءه بالحصانات البرلمانية ومن إختصاصات هذا المجلس . إتخاذ القرارات التشريعية فيما يتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة كذلك إتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر الرسمية وغيرها من التشريعات المالية والصحية والتعليمية ومدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اجتماعه الأول وتنتهي في آخر اجتماع له من سنته الثالثة . للمزيد . ينظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، الأكراد في العراق، دار الخلود للطباعة ، بيروت ، د . ت ، ص١٣.

(٩) المجلس التنفيذي: هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة ويتكون من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات المرتبطة به أو يزيد عليه بعضوين ويكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي

برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي ويتولى الرئيس المكلف إختيار أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أم ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه ، وتجدر الإشارة إلى أن رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي يكونون بدرجة وزير ، أما صلاحيات المجلس التنفيذي فقد حددها قانون الحكم الذاتي بضمان تنفيذ القوانين والأنظمة والإلتزام بأحكام القضاء وإشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية وإصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق إحكام القرارات التشريعية المحلية وغيرها من القرارات . للمزيد . ينظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، الأكراد في العراق، دار الخلود للطباعة ، بيروت ، د . ت ، ص١٥.

(١٠) العامل الدولي: تدخل غير معلن في شؤون الدول ويعبر عنه بسياسة اقتصادية أو عسكرية أو استخبارياً تتخذه الدول الكبرى أو الاقليمية أحياناً للتدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى واثارة بعض المشاكل لها الغرض منه تحقيق أهداف أو مصالح دولية وربما يختلف في اسلوبه وعمله عن الموقف الدولي الذي عادة ما يكون رسمياً ويعبر عنه بالتنديد أو الادانة أو الاستنكار أحياناً .

(١١) ينظر: ترجمة حياته في ثنايا الكتاب .

(١٢) استخدمت في البحث كلمة " إسرائيل " للدلالة على الكيان الصهيوني في أكثر من موضع وذلك حفاظاً على روح النصوص المذكورة فيه من جهة وتوخياً للدقة العلمية من جهة أخرى بيد أن ذلك لا يعني إقرار بالتسمية أو القبول بها ولذلك وضعت بين قوسين .

(١٣) عن تفاصيل مؤلفاتهم . ينظر قائمة المصادر .

(١٤) ينظر: صلاح سعد الله ، المسألة الكردية في العراق، دار المثنى للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٠٣،ص١١٧؛ محمد طاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي،مصر،٢٠٠٨،ص١٣٣؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي،١٩٩٢، ص٨؛ محمد رشيد الفيل ، الأكراد في نظر العلم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٦٥ ص٤٤ وما بعدها.

(١٥) ينظر: توماس بوا ، تاريخ الأكراد ، ترجمة محمد تيسير ميرخان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ٢٠٠١، ص١٥٤.

(١٦) هناك من ينفي امكان تحديد أصل وأماكن الوجود التاريخي للأعراق والاثنيات في العالم قبل آلاف السنين ومنها الاثنية الكردية بسبب عوامل الهجرة البشرية شبه الدائمة ومن ثم من الخطأ القول بوجود بشري أصيل ووجود بشري وافد على أرض معينة . للمزيد . ينظر: خضر عباس عطوان ، المتغير الكردي في العلاقة العراقية التركية

بعد العام ٢٠٠٣، قضايا سياسية " مجلة " العددان ٢١و٢٢، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠، ص ص٦٣-٦٤ .

(١٧) بعد التغيير الذي حدث في العراق في العام ٢٠٠٣، أخذت الأحزاب العراقية الكردية تعترض وتمنع استعمال كلمة أكراد واستبدلتها بكلمة كرد متذرعة في ذلك بان كلمة الأكراد هي كلمة معيبة يراد منها الاستهزاء بالقومية العراقية الكردية . ينظر: حسن العلوي ، العراق الأمريكي ، دار الزوراء ، لندن ، ٢٠٠٥، ص ص١٥٠-١٦٠.

(١٨) ينظر: سليم مطر، الذات الجريحة إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرق متوسطي ، ط٤، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٤٠٣ .

(١٩) يعرف الباحث اليكس ميكشللي الهوية بانها مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي والهوية بالنسبة للفاعل الاجتماعي مركب من العمليات والأطروحات المتكاملة التي تفسر العالم وتأخذ صيغة تعبيرية خاصة يطلق عليها بالنواة الهوياتية وتضرب الهوية للفاعل الاجتماعي جذورها في غمار الإحساس بالهوية الذي يمنح الكائن الاجتماعي التماسك والتوجه الدينامي على نحو شمولي أو هي " منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية ولكن لا يمكن لمثل هذه المنظومة ان تكون في حيز الوجود مالم يكن هناك شيء ما يعطيها وحدتها ومعناها ويتمثل ذلك في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها . للمزيد من التفاصيل . ينظر: اليكسي ميكشللي ، الهوية ، ترجمة علي وطفة ، دار النشر الفرنسية ، دمشق ، ١٩٩٣، ص٧ .

(٢٠) ينظر: هه ار صابر امين ، اشكالية الدولة والهوية الدولة العراقية والهوية الكردية نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت في كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص ص١٨٧- ١٨٨؛ خطاب إسماعيل أحمد، مفهوم كلمة الكرد في المصادر العربية الإسلامية، الأكاديمية الكردية " مجلة " العدد ٣١، السليمانية، العراق، ٢٠١٤، ص ص٢٣٢-٢٣٥ .

(٢١) تقسم القبائل الكردية إلى أربعة فروع رئيسة هي، الكرمانجي والكلهر والكوران واللر، ويتباين توزيع تلك القبائل بين الدول التي يتوزع عليها الأكراد فأكراد تركيا يتوزعون في مناطق بدليس وديار بكر ونهر الزاب وبحيرة وان وأكراد العراق أهم قبائلهم البابان والهموند وأكراد إيران من أهم قبائلهم مكري على ضفاف بحيرة ورمي وأردلان وجاف والكهلر. ينظر: رشا إبراهيم ، معضلة الجماعات الأثنية في الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ص٤٨-٤٩.

(٢٢) بدأت بعض القنوات الفضائيات العراقية الناطقة باللغة الكردية بكتابة اللغة العراقية الكردية بالأحرف اللاتينية كما في قناة KTV ويمكن ملاحظة ذلك عبر مشاهدة هذه القناة .

(٢٣) قد يختلف معنا البعض في ذكر مصطلح العراقيين الأكراد كون الكرد انفسهم يقدمون هويتهم على الهوية العراقية، إلا اننا اردنا تأكيد عراقية الأكراد قبل ذكر الهوية الفرعية .

(٢٤) ينظر: مارتن فان بروينسن ، الآغا والشيخ والدولة البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان ،ج٢، ترجمة امجد حسين ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ص٥٦٥-٥٦٧ .

(٢٥) في العام ١٩٢٠ اندلعت الثورة العراقية الكبرى المعروفة في التاريخ بثورة العشرين إذ اشترك فيها العراقيين بمختلف انتمائهم وانحداراتهم الأولية وكان من اهم نتائجها هو اسراع البريطانيين بدعم تأسيس المؤسسات السياسية والمدنية التي تكونت منها الدولة العراقية الأولى في ٢٣ آب العام ١٩٢١ ومن المواقف التي تسجلها الباحثة ليورا لوكيتز عن تلك الثورة ، هو دور الأكراد العراقيين فيها كما في موقف الشيخ محمود الحفيد الذي رفض التعاون مع المحتل البريطاني لأنه محتل للأرض ولا يجوز التعامل معه في نظر الكثير من العراقيين لاسيما المسلمين منهم ومنهم الشيخ الحفيد الذي قام انصاره في المدن العراقية الشمالية بالدخول إلى منطقة كفري فقتلوا الحاكم العسكري واقاموا حكومة مدنية فيها وفي اربيل اغتال الثوار الحاكم السياسي البريطاني واحرقوا داره واجبروا البريطانيين على اخلاء المنطقة والفرار منها . ينظر: ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد ميران ، اربيل ، ٢٠٠٤، ص٦٥ ؛ وزارة الدفاع العراقية ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، الجزء الأول ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٦، ص ص١٦٨- ١٧٣؛ المس بيل ، مذكرات المس بيل الجاسوسة البريطانية في العراق إبان ثورة العشرين ، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٦ – ١٠٨؛ كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٨، ص١٧ وما بعدها .

(٢٦) ينظر: تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(٢٧) بموجب هذه الاتفاقية ضمت ولاية الموصل الى الدولة العراقية واعطيت لتركيا نسبة ١٠% حصة من شركة النفط العراقية لمدة ٢٥ عاماً مع عدم السماح للآشوريين الذين غادروا تركيا في الحرب العالمية الأولى للعودة إليها . للمزيد . ينظر: فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية ، ط٢، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٧. والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه .

(٢٨) ينظر: محمد الطاهر محمد ، القضية الكردية في العراق وحق تقرير المصير ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ص١٢٤-١٢٥.

(٢٩) نوري السعيد: ولد في العام ١٨٨٨ في بغداد من عائلة من الطبقة الوسطى حيث كان والده يعمل مدققاً في إحدى الدوائر في العهد العثماني ، درس السعيد في الأكاديمية العسكرية في إسطنبول وتخرج برتبة ملازم في الجيش العثماني كما درس في كلية الأركان وتخرج منها ثم التحق بالثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٦، كان الملك فيصل الأول أكثر اعتماداً على نوري السعيد إذ كلفه بمهمة بناء جهازي الشرطة والأمن العراقي وبوأه

منصب مدير الشرطة العام كما عينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة عندما باشر في تكوين الجيش العراقي إذ كان الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة كما أشغل السعيد وزارة الدفاع في أغلب الوزارات ، كان السعيد يتميز بالحيوية والنشاط فقد وصفه توفيق السويدي ، بأنه شخص واسع الحيلة يقضاً بشكل غير معتاد استطاع بدهائه أن يصبح في منتصف العشرينات اليد الطولى للملك فيصل كما شبهه السيد طالب مشتاق بكرة الثلج التي تكبر وتكبر باستمرار أي يكبر نفوذه باستمرار وكان السياسيون يخشون أحابيله ومؤامراته ، تبوأ السعيد منصب رئيس الوزراء لأول مرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠وتولى هذا المنصب بين عامي ١٩٣٩ و١٩٥٨ أربعة عشر مرة . للمزيد . ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٣٢، مراجعة كمال مظهر أحمد ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧، ص١٥ وما بعدها. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير ؛ حامد الحمداني ، نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص١١-١٤.

(٣٠) توفيق رشدي أراس: سياسي تركي ولد في العام ١٨٨٣، أشترك أراس في انقلاب عام ١٩٠٨ كما أنظم إلى حركة التحرير بالأناضول ١٩١٩- ١٩٢٣، عين أراس وزيراً للخارجية التركية خلال رئاسة كمال أتاتورك لرئاسة الجمهورية بين عامي ١٩٢٥-١٩٣٩ وفي السنة التالية عين سفيراً لبلاده في لندن وعاصر نشوب الحرب العالمية الثانية واعلان تركيا الحياد ومثل بلاده في توقيع ميثاق سعد أباد في طهران في ٨ تموز العام ١٩٣٧ . للمزيد . ينظر: أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ،ط٣، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٦٨، ص٥٦٥ .

(٣١) ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري ، المصدر السابق ، ص٢٣٩ .

(٣٢) الحزب الديمقراطي الكردستاني: أكبر الأحزاب الكردية وأهمها تشكل بعد هروب الملا مصطفى البارزاني إلى إيران عند إعلان جمهورية مهاباد في كانون الأول العام ١٩٤٥، حيث عمل الأكراد العراقيون اللاجئون فيها على تأسيس حزب سياسي فيها لهم على غرار الحزب الديمقراطي لكردستان إيران فشكلوا لجنة تحضيرية برئاسة البارزاني وفي العام ١٩٤٦ عقد الآخير في مهاباد سلسلة من الاجتماعات انتقلت إلى بغداد حيث عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في بغداد في ١٦ آب العام ١٩٤٦ وانتخب اللجنة المركزية للحزب وضمت ١٥ عضواً الملا مصطفى البارزاني رئيساً والشيخ لطيف الشيخ محمود النائب الأول وكاكا زياد آغا النائب الثاني وحمزة عبد الله الأمين العام ومير حاج أحمد وجعفر محمد كريم وعلي عبد الله وصالح اليوسفي وعبد الكريم توفيق ورشيد عبد القادر ورشيد باجلان والملا حكيم خانقيني وعوني يوسف وطه محي الدين معروف أعضاء وقام الحزب بأصدار جريدة وأعطى الحزب اسماً كردياً هو " بارتي ديموكراتي كورد ـ عراق " . للمزيد . ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، العارف للموطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص٢٦٥ .

(٣٣) ميثاق سعد اباد: كان الميثاق الذي حمل اسم المكان الذي وقع فيه بدلاً من عدم التعدي أول تكتل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث ، لتحسين علاقات الجوار بين الاقطار المشتركة فيه وتأمين الحدود المشتركة بينها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة حرمة الحدود المشتركة والتشاور فيما بينهم بخصوص الاختلافات التي لها صيغ دولية ، وتعهدت الدول الموقعة على الميثاق ، بعدم الاعتداء على أي منهم والحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام وتخل بالأمن والنظام للدول الموقعة على الميثاق ، وقد مثل العراق المحادثات الخاصة بالميثاق الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية ومثل إيران عناية الله سميعي ومثل أفغانستان فيضي محمد خان أما تركيا فكان توفيق رشدي آراس كما تضمن عشر مواد ومدته خمس سنوات تنتهي في العام ١٩٤٢ قابلة للتجديد باتفاق بين الاطراف المعنية ، لقد اثار الميثاق صدى واسعاً وعدته الاوساط القومية العربية محاولة لعزل العراق عن الاقطار العربية كذلك استنكر الاكراد في العراق هذا الحلف واعتبروا بعض مواده وكأنها موجهة ضدهم لا سيما المواد ٢و٧ منه فقد نصت المادة ٢ على تعهد الفرقاء:" كل داخل حدوده بعدم إعطاء أي مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن القائم في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء اكان في منطقة الحدود أو غيرها أو الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر..." . ومن هذا المنطلق أعتبر الاكراد في العراق أن الهدف الاساس لهذا الميثاق ، هو:" لضرب الحركة الكردية وقمعها في البلدان الثلاث المشتركة فيه " وسعد أباد ، هو قصر شاه ايران " رضا بهلوي " الصيفي الذي يقع شمال إيران والذي تم فيه توقيع الميثاق . للتفاصيل عن ميثاق سعد أباد ومراحل تطوره وعقده . ينظر : نادية محمد خضر ، ميثاق سعد أباد ١٩٣٧ ودور العراق فيه دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت في معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، بغداد ١٩٨٦ ، ص١٤٤ وما بعدها ؛ خضير البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٥، ص٢٧٨؛ علي عبد الواحد حسون الصائغ ، موقف دول ميثاق سعد آباد من الأحداث الإقليمية ١٩٣٧–١٩٤٥، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣، ص١٠٧ . والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه .

(٣٤) ينظر: كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسة تحليلية مقارنة ، منشورات مكتبة البدليسي ، بغداد ، ١٩٨٧، ص ص١٢٧–١٢٨؛ عزيز حسن البرزاني ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٣٩–١٩٤٥، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٥٢؛

(٣٥) المطاردة الحثيثة: هي استمرارية التعقب دون انقطاع داخل إقليم دولة أخرى شريطة وجود اتفاق صريح بين الدولتين المعنيتين يسمح بممارسة حق المطاردة الحثيثة تجاه المذنبين وأن تكون هذه المطاردة قد بدأت من طرف السلطات المعنية مباشرة بعد اقتراف الفعل الخالف للقانون ، ونظراً للحساسية التي تأخذها بها الدول هذا السلوك

باعتباره خرقاً لسيادتها لكونه عبور غير مرخص به لإقليمها ، لم تنجح المطاردة في اكتساب مظهر الحق في العرف الدولي وهو أمر جعل من الضروري إبرام معاهدات بين الدول تجيز المطاردة حين تتوفر ظروف خاصة تتمثل بالأساس في انطلاقها مباشرة بعد وقوع الحدث واستمراريتها حتى داخل إقليم الدولة المجاورة ويبقى أن ممارسة هذا الحق يستوجب عدم التكافؤ بين الدولتين المعنيتين حيث تكون الدولة التي تمارسه أكثر قوة من الدولة التي يمارس عليها كما هو الحال بالنسبة إلى الاحداث التي تجري على الحدود بي تركيا والعراق حيث تتعقب الاولى ، أكراد حزب العمال الكردستاني فوق التراب العراقي مستغلة الوضعية الحرجة التي يمر بها العراق وهي ممارسة ندد بها العراق مراراً كما نددت بها عدة دول أخرى معتبرة إياها خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي . ينظر: ارسين كالايسي اوغلو ، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ص٢٣١-٢٣٣.

(٣٦) جمهورية مهاباد: وتعرف أيضاً بجمهورية كردستان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي وهي الجمهورية الكردية الأولى التي تأسست في ٢٢ كانون الثاني العام ١٩٤٦ برئاسة القاضي محمد في اقصى شمال غرب إيران حول مدينة مهاباد نتيجة لعوامل داخلية وخارجية واكدت على عدم انفصالها عن إيران ، نالت دعماً من الاتحاد السوفيتي خلال مراحل تأسيسها ، إلا أنها سقطت في العام ١٩٤٧أي بعد ١١ شهراً من تشكيلها وتم اعدام زعيمها القاضي محمد في ٣١ آذار العام ١٩٤٧ في ساحة مدينة مهاباد . للمزيد . وليام ايغلتن الابن ، جمهورية مهاباد جمهورية ١٩٤٦ الكرديّة ، ترجمة وتعليق ، جرجيس فتح الله المحامي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢، ص٧٨ وما بعدها ؛ إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، تاريخ إيران وتركيا الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٧٧، ص١٦٩ .

(٣٧) الملا مصطفى البارزاني: ولد في منطقة بارزان في العام ١٩٠٤، أتم تعليمه الديني في السليمانية لكي يحصل على اللقب الديني الملا وهو لقب ديني ، أصبح بحلول العام ١٩٤٣، أقوى زعيم قبلي في كردستان فقاد تمرداً واعلن حركته في السنة نفسها لكنه لم ينجح ، سافر البارزاني إلى إيران وعين جنرالاً في جمهورية مهاباد الكردية وبعد سقوطها في العام ١٩٤٧، وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٤٦، أنتخب رئيساً للحزب وبعد سقوط جمهورية مهاباد نفي البارزاني مع ٤٠٠ من اتباعه إلى الاتحاد السوفيتي وبقي لمدة ١٢ سنة ثم عاد إلى العراق في العام ١٩٥٨ بعفو من قبل عهد الزعيم عبد الكريم قاسم ، إلا أنه دخل في صراع مستمر ومواجهات عسكرية مع الحكومات المتعاقبة في العراق ، توفي البارزاني في ١ آذار العام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الامريكية بعد مرض عضال ودفن في مدينة أشنوية الحدودية مع إيران لتعذر دفنه في قريته . للمزيد من المعلومات . ينظر: فاضل البراك ، مصطفى البرزاني الأسطورة والحقيقة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩، ص١٥ وما بعدها ؛ ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٣٥ .

(٣٨) معاهدة لوزان: لوزان خامسة المدن السويسرية التي عقدت فيها معاهدة لوزان في ٢٤ تموز العام ١٩٢٣ والتي سميت على اسم المدينة بين الحلفاء بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وتركيا لمعالجة الشروط الجائرة التي فرضها الحلفاء على تركيا في معاهدة سيفر التي عقدت في ١٠ آب العام ١٩٢٠، وقد خلت المعاهدة من أية اشارة إلى الكرد وحقوقهم التي سبق ايرادها في معاهدة سيفر بسبب تنامي قوة مصطفى كمال اتاتورك وهكذا فان معاهدة سيفر لم يعد لها أهمية بالنسبة للأكراد غير النص على حقوقهم في اتفاقية دولية للمرة الأولى ولم يبق للأكراد من الاتفاقية التي ولدت ميتة إلا هذا الجانب الايجابي . ينظر: أحمد محمد أمين قادر ، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت في كلية التربية ، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٨ .

(٣٩) ينظر: توماس بوا ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤؛ فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ، ط٢، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٦٧، ص١٤ .

(٤٠) للمزيد . ينظر: Nigel Davidson, Iraq, The New State, Journal of the Royal Central Asian Society Vol. Xix part II April, 1982, p. 232 .

(٤١) محمود الحفيد: الشيخ محمود بن الشيخ سعيد كاكا احمد بن الشيخ معروف النودهي البرزنجي ولد في السليمانية في العام ١٨٨٠ وهو الابن الاكبر للشيخ سعيد أحد احفاد شيخ الطريقة القادرية ، انتقل حب واحترام الاكراد للشيخ محمود بحكم انتمائه العائلي وعلاقاته الطبقية ومن ذلك تأسس نفوذه في لواء السليمانية وما حولها ، خاض الشيخ محمود الحرب العالمية الاولى واشترك مع الاكراد في معركة الشعيبة ثم عاد إلى الشمال واشترك مع الاكراد في صد الهجمات الروسية في ضواحي بنجوين لكنه سرعان ما تراسل مع البريطانيين ودخل معهم في حلف ضد الاتراك لضمان حقوق الاكراد القومية وقد عينوه بعد الهدنة حاكماً لكردستان ، قضى الشيخ محمود سنوات حكمه هذه بين الثورة لأجل تحقيق هدفه بأنشاء دولة كردية وبين النفي إلى خارج العراق ، اشغل الشيخ محمود الحكومة العراقية منذ تكوينها بحركات مسلحة عديدة جردت ضد حركاته عدة حملات تأديبية ، توفي الشيخ محمود في بغداد في العام ١٩٥٦ودفن في السليمانية . للمزيد . ينظر: مير بصري ، اعلام الكرد ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ص٣٨-٤٣ .

(٤٢) وتتمثل تلك المشكلة في النزاع الذي حدث في بداية العشرينيات من القرن الماضي بين الدولة التركية والدولة العراقية الحديثة الاستقلال حيث ادعت كل دولة بأحقيتها على ولاية الموصل واستمر الطرفان يعرضان الادلة والبراهين التي تثبت حقه فيها واصل المشكلة ان الولاية كانت تابعة للدولة العثمانية وان بريطانيا وصلت إلى حدود ولاية الموصل ولم تدخلها عندما تم توقيع الهدنة مع الدولة العثمانية التي اعترت حدود الدولة العثمانية في سنواتها الاخيرة هي الحد الفاصل بين الجيشين ولم يحسم الأمر لاحقاً ، إلا بتدخل عصبة الامم التي أرسلت لجنة

إلى الولاية والتي خرجت بتقرير مفاده بان الموصل هي ولاية عراقية بطبيعتها وكذلك لرغبة اهلها الذين رفضوا ان ينضموا إلى دولة تركيا . ينظر: ليورا لوكيتز ,العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة ، دلشاد ميران ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠٠٤، ص٣٦ .

(٤٣) فريد أسسرد ، المسالة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية، ط٢، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٩.

(٤٤) ينظر: سعد اسكندر، كردستان العراق الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية معهد الدراسات الاستراتيجية ، اربيل ، ٢٠٠٧، ص١١.

(٤٥) ينظر: سوزان إبراهيم حاجي أمين ، التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، أجيزت في الأكاديمية العربية في الدنمارك ، الدنمارك ، ٢٠١١، ص ص٢١-٢٧ .

(٤٦) يرجع البعض الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن مبادئها الأربعة عشر مبادئ الرئيس ولسن ، إلى انها جاءت من اجل احراج المملكة البريطانية وزرع البلبلة في مستعمراتها ولم يكن للإعلان أي نوايا حقيقية ولتخفيف الضغط الأمريكي عليها اقترحت بريطانيا على الأمريكان الحصول على حصة مساوية لها ولفرنسا وهولندا في شركة نفط العراق وبنسبة ٢٣.٧٥ % فضلاً عن منح مناطق امتياز للشركات الأمريكية التي انعكست بصورة ايجابية على العلاقات الأمريكية العراقية سواء النفطية أم الثقافية . ينظر: دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ص١٠٠-١٠٧.

(٤٧) توماس وودرو ولسن: ولد في العام ١٨٥٦ ودرس القانون ومارس المحاماة ، انتخب حاكماً لولاية نيوجرسي في العام ١٩١٠ عن الحزب الديمقراطي واصبح الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية ١٩١٣- ١٩٢١ ، سعى لإبقاء بلاده على الحياد في الحرب العالمية الأولى لكنه عاد وأعلن الحرب في العام ١٩١٧، توفي ولسن في العام ١٩٢٤ . ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤، ص٣٤٦ .

(٤٨) بخصوص تحليل واف لبنود الرئيس الامريكي ولسن الاربعة عشر ودوافعها الحقيقية . ينظر: كمال مظهر أحمد ، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، بغداد ، ١٩٧٨، ص ص٥٥- ١٢٠ .

(٤٩) بيترو غالبريث ، نهاية العراق ، ترجمة اياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٦٩.

(٥٠) إبراهيم احمد: أحد الشخصيات القيادية في الحركة القومية الكردية شغل منصب سكرتير الحزب الديمقراطي لكنه اختلف مع جناح الملا مصطفى البرزاني في العام ١٩٦٤ بسبب نهجه لعقد تسوية مع الحكومة في بغداد ولجأ إبراهيم إلى إيران لكن جناحه ساير حركة توحيد الحركة الكردية في العام ١٩٧٠. ينظر: سوزان إبراهيم حاجي أمين ، التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ، المصدر السابق ، ص٣٧ ؛ خليل محمد طاهر برواري ،

مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١١، ص ص٦٧-٦٨.

(٥١)سعد ناجي جواد ، العراق والمسالة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، دار المدى ، لندن ، ١٩٩٠، ص ص ١٥- ٢٣ .

(٥٢) ينظر: كمال سيد قادر ، إسرار ملا مصطفى البرزاني في وثائق الاستخبارات السوفيتية ، القسم الاول ، الحوار المتمدن " مجلة " ، العدد: ١٦٧٠، أربيل ، ١١أيلول ، ٢٠٠٦؛

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75258

(٥٣) ينظر: ايدن اقصو ، السطوح المتصدعة اصل الصراعات والتدخلات الأجنبية في كركوك ، الغد للدراسات والبحوث، كركوك ، ٢٠٠٦، ص٣٣ .

(٥٣) نقلاً عن : سليم مطر ، جدل الهويات عرب كرد سريان يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط ...، ص٢٨٢ .

(٥٥) للمزيد . ينظر: نصوص الدستور في ، الوقائع العراقية " جريدة " العدد ٢، بغداد ، ٢٨ تموز ١٩٥٨، ص١ وما بعدها .

(٥٦) لم يحظ هذا العفو بموافقة جميع رفاق الزعيم عبد الكريم قاسم ولاسيما القوميين منهم عبد السلام عارف الذي نصح قاسم بالتريث في إصداره حتى تستقر الدولة ونظامها الجمهوري الجديد خوفاً من ان يعود الزعماء الأكراد إلى التمرد وهو ما حدث فيما بعد . للمزيد . ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٣٨٣ .

(٥٧) ينظر: جلال طالباني ، مذكرات جلال طالباني ، بغداد ، ٢٠١١، ص ص١١٣-١١٤؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط٢، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨١، ص ص٢٥٠-٢٥١ . والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٥٨) ارتبط العراق ببعض الدول منها تركيا بحلف سمي بحلف بغداد وقد وقعه عن الجانب العراقي السياسي نوري السعيد وعن الجانب التركي السياسي عدنان مندريس وذلك بتاريخ الخامس والعشرين من شباط العام ١٩٥٥ لتحقيق أهداف متعددة تخدم دول مختلفة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع ان الأخيرة اكتفت بتشجيعه ولم تنضم إليه وكانت نهايته مع نهاية النظام الملكي العراقي في العام ١٩٥٨إذ قرر مجلس الوزراء العراقي الخروج رسمياً من الحلف واعتبر ذلك اليوم عيداً وطنياً واعتباره عطلة رسمية في كل أنحاء العراق والاحتفال به كل عام العيد بـ عيد الحرية . ينظر: وليد محمد سعيد الاعظمي ، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٨، ص ص٢٠-٢٥؛ أحمد نوري ألنعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان ، بغداد،١٩٨١، ص١٨٦.

[٥٩] في الخامس والعشرين من حزيران العام ١٩٦١ عقد رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في مبنى وزارة الدفاع اثار فيه مسألة تبعية الكويت للعراق بوصفها قضاء عراقياً تابعاً لمحافظة البصرة وأشار إلى الأسس التاريخية التي يستند اليها في دعوته هذه كما اظهر بعض الوثائق التاريخية التي تؤكد ذلك وأضاف: " اننا باستطاعتنا ان نحصل على حقوقنا كاملة ولكننا نلجأ دوماً وابدا إلى السلم وان جنحوا للسلم فاجنح لها إلا انني أؤكد لكم ان الاستعمار لا يفيد معه السلم فهو عدو السلم ". نقلا عن ، ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٠١، وفي مناسبة اخرى قال الزعيم قاسم: " ان نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم أي الشركات النفطية في اتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت فتأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي " ، كما بعثت وزارة الخارجية العراقية برسالة إلى جميع السفارات الموجودة في بغداد أكدت فيها على " حق العراق القطعي في الكويت وعزمه على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة إقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن ان تقوم فيه الا دولة واحدة ". نقلا عن ، نوري عبد الحميد العاني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، الجزء الخامس، الطبعة الثانية ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٥، ص ص ٢٧٠ – ٢٧١.

[٦٠] الاحواز: إقليم يسكنه العرب كان يرتبط ارتباطاً تاريخياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً بالعراق حتى معاهدة ارضروم الثانية العام ١٨٤٨ عندما فضل زعاماته القبليين القبول الطوعي بالنفوذ الفارسي على السيطرة العثمانية وطرح مقابله اثناء عقد المعاهدة ضم منطقة السليمانية إلى الدولة العثمانية ثم ضمت إيران الإقليم اليها في العام ١٩٢٥ . ينظر: سناء جاسم الكعبي الاحوازية ، الاحواز الحائرة بين العراقية والإيرانية ، ميزوبوتاميا " مجلة " العدد ٤ ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ص– ١٦٨.

[٦١] في الثاني من كانون الأول العام ١٩٥٩ عقد رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم مؤتمر صحفي لشرح العلاقات العراقية الإيرانية قال فيه: " لقد فُرضت معاهدة سنة ١٩٣٧ على العراق فرضاً وقد أعطت الحكومة العراقية حوالي سبعة كيلومترات من شط العرب هدية من العراق وليس حقاً لإيران... لقد أعطى العراق تلك الهدية في ظروف حرجة وكان مجبراً على ذلك بعناصر خارجية ضاغطة بالرغم من ان إيران ليس لها مثل هذا الحق ، إلا ان العراق قد قام بهذا العمل من اجل حل مشكلة الحدود كما ان مشكلة الحدود كغيرها من المشكلات لا تزال قائمة واذا ما ظلت الأمور على حالها كما هي عليه الان فان العراق لن يظل مرتبطاً بالتزامات هذه الهدية وسيسترجعها ويضمها إلى الوطن الام " . نقلا عن ، إبراهيم خليل إحمد ، التجاوزات الإيرانية على العراق ١٩٥٨ – ١٩٨٠، في مجموعة باحثين ، الصراع العراقي الفارسي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣، ص٣٧٣ .

[٦٢] وهي صفة العلاقات مابين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والتي شملت كل أنواع التنافس والمراوغة واحيانا خوض الحرب عبر اطراف ثالثة ودون الحرب العسكرية المباشرة طوال المدة بين عامي ١٩٤٧ –١٩٩١ . ينظر: سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، الطبعة دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٠، ص

ص٢٨٠ – ٢٨١؛ كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨٧، ص ص ٢٨٥–٢٨٦؛ موسى محمد آل طويرش ، تاريخ العالم المعاصر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤–١٩٧٥، ط٤، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٤٨.

(٦٣) كشف نص وثيقة لـ كي جي بي تم تسريبها عن بعض غايات الاتحاد السوفيتي من استخدام الورقة الكردية في العراق إذ تذهب تلك الوثيقة إلى أن الغرض كان:" نشر الزعزعة وعدم الاستقرار داخل صفوف حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وتركيا وإيران وخلق شعور بعدم الثبات في مواقع هذه الحكومات في الشرق الأوسط نقترح الاستفادة من العلاقات القديمة بين الملا مصطفى البرزاني رئيس حزب الديمقراطي الكردستاني والكي بي جي لإثارة حركة كردية في العراق وإيران وتركيا بهدف تأسيس كردستان مستقلة تضم أقاليم للدول المذكورة وسيتم تزويد البارزاني بالسلاح والمال اللازم كما يجب إلا يتم التراجع عن تضامن الشعب السوفيتي مع الحركة الكردية فان حركة كردستان الاستقلالية سوف تؤدي إلى خلق توترات جدية لدى الدول الغربية وفي مقدمتها انكلترا بسبب طرق امداداتها النفطية من العراق وإيران وكذلك لدى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قواعدها العسكرية في تركيا وكل هذا سيؤدي إلى خلق مصاعب لعبد الكريم قاسم الذي بدا في الآونة الأخيرة بإتباع سياسة موالية للغرب وابلاغ جمال عبد الناصر وبصورة غير رسمية وسرية بأنه في حالة اقامة إقليم كردي في شمال العراق فسيدعم السوفيت حينها ربط العراق مع الوحدة العربية التي يتزعمها عبد الناصر ". وثيقة كي جي بي من ارشيف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . نقلا عن ، كمال سيد قادر ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٦٤) طلب الملا مصطفى البارزاني المساعدة من الولايات المتحدة لقاء الإطاحة بعبد الكريم قاسم واستجابت الإدارة الأمريكية لذلك بعد الاتفاق مع إيران حول تقديم الأسلحة للحركة الكردية المسلحة في شمال العراق . للمزيد . ينظر: شيرزاد زكريا محمد ، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق ، دهوك ، ٢٠٠٦، ص ص٣٤– ٣٨ .

(٦٥) كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بالتحركات السوفيتية في شمال العراق ويتضح ذلك من البرقية التي ارسلها السفير الأمريكي في العراق آنذاك إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعد ثلاثة أشهر من ثورة الزعيم عبد الكريم قاسم والتي جاء فيها: " للشيوعيين القدرة على مهاجمة عبد الكريم قاسم مثلاً من خلال الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني الذي عاد مؤخرا من الاتحاد السوفيتي إلى العراق فقد قضى البرزاني احد عشر سنة في الاتحاد السوفيتي وله قاعدة عريضة داخل المجتمع الكردي وقدراته في اثارة القلاقل وعدم الاستقرار تبدو غير متناهية ". نقلاً عن ، دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية ، المصدر السابق ، ص ١٢١؛ كمال سيد قادر ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

(٦٦) ينظر: وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٩، ص٧٤؛ علاء موسى كاظم نورس ، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، بغداد ، ١٩٩٠، ص٦٩-٧٠ .

(٦٧) القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦١ أصدرته حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وكان خاص بتنظيم عمل الشركات النفطية وتحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط واسترجاع الأراضي غير المستثمرة فعلاً الخاضعة لسيطرة شركات النفط الاجنبية تلاه اعداد قانون تأسيس شركة النفط الوطنية في العام ١٩٦٢الذي لم يصدر ، إلا عام ١٩٦٤ بالقانون رقم ١١ وسميت شركة النفط العراقية . ينظر: أحمد جاسم الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩، ص ص١١-١٣ .

(٦٨) يتحدث كثير من الباحثين عن الدور الكبير للاستخبارات الأمريكية في نهاية الزعيم عبد الكريم قاسم ومن الأدلة التي يستندون عليها في بحوثهم هو مقولة ينسبونها إلى احد الساسة العراقيين الذين تسلموا منصب رفيع في السلطة بعد قاسم وهو السياسي العراق علي السعدي الذي يقول:" لقد جئنا إلى السلطة على متن القطار الأمريكي". ينظر: سعيد محمد الخلفاوي ، الجمهورية الثانية بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص٥٢ .

(٦٩) ينظر: ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٩-٢٦١ .

(٧٠) ينظر: المصدر نفسه ، ص ص٢٥٩-٢٦١ .

(٧١) سليم مطر ، العراق الجديد والفكر الجديد ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، ٢٠١٠، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٧٢) نقلا عن : ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٥٦ .

(٧٣) عبد السلام محمد عارف: ولد في بغداد في العام ١٩٢١، دخل الكلية العسكرية في العام ١٩٣٨ وبعد تخرجه بدأ عارف بالتدرج في المناصب العسكرية في الجيش فأصبح أمر فوج ثم أمر لواء وبعد قيام ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ عين عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة ، اعفي عارف من جميع مناصبه في ٣٠ أيلول العام ١٩٥٨عين سفيراً في بون ، حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة المهداوي بتهمة محاولة اغتيال رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم ، إلا أن الأخير عفا عنه ، وبعد انقلاب ٨ شباط العام ١٩٦٣، عين عارف رئيساً للجمهورية وبقي في منصبه حتى مساء يوم ١٣ نيسان العام ١٩٦٦، حيث توفي في حادث تحطم طائرة في البصرة في حادث غامض . للمزيد . ينظر: علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى العام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت في المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠ وما بعدها .

(٧٤) ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٧٥) طاهر يحيى محمد: ولد في تكريت في العام ١٩١٣ وانهى دراسته الابتدائية فيها ثم التحق بدار المعلمين الأولى في بغداد في ١٠ كانون الأول العام ١٩٣٣ وبعد أربع سنوات تخرج وعين معلماً في مدرسة المأمون النموذجية في بغداد ثم دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها ضابط برتبة ملازم في ١٥ تشرين الثاني العام ١٩٣٥ بعدها أنظم طاهر يحيى إلى تنظيم الضباط الأحرار ثم إلى اللجنة العليا لذلك التنظيم التي شكلت في العام ١٩٥٦ ، أحيل طاهر يحيى على التقاعد برتبة عقيد لأسباب صحية في ٩ أيلول ١٩٥٦ وبعد ثورة ١٤تموز العام ١٩٥٨، عين مديراً للشرطة العامة وأحيل على التقاعد أيضاً في ٩ نيسان العام ١٩٥٩وتم إرجاعه إلى الخدمة العسكرية برتبة لواء رئيساً للوزراء لأول مرة ١٠ تموز العام ١٩٦٧ . ينظر: سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ، الدار العربية للعلوم ، عمان ، ٢٠٠٨، ص١٥ وما بعدها .

(٧٦) ينظر: منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق البعث والأكراد ، مؤسسة المختار للطباعة والترجمة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص ص١٧٠-١٧٢ .

(٧٧) جلال حسام الطالباني: أحد زعماء الحركة الثورية الكردية ولد في ١٢ تشرين الثاني العام ١٩٣٣ في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسنجق قرب بحيرة دوكان ، انظم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني في العام ١٩٤٧ ، أصبح الطالباني عضواً في اللجنة المركزية للحزب في العام ١٩٥١، التحق في كلية الحقوق في العام ١٩٥٣ وتخرج من إحدى جامعات بغداد ، شارك الطالباني في العام ١٩٦١ في تمرد الأكراد ضد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، أسس الطالباني في العام ١٩٧٥ حزب الاتحاد الوطني ثم اشترك في المفاوضات مع الحكومة العراقية في العام ١٩٨٤، في العام ٢٠٠٩، أصبح الطالباني رئيساً لجمهورية العراق . ينظر: جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص١٢ وما بعدها .

(٧٨) ينظر: جلال الطلباني ، المصدر السابق ، ص ص١٢٥-١٣٠.

(٧٩) ينظر: دستور العراق المؤقت لسنة ١٩٦٤، المادة ١٩

(٨٠) ينظر: خليل محمد طاهر برواري ، المصدر السابق ، ص ص٣٤-٣٥ .

(٨١) ينظر: سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص ص١٠٧-١١٤.

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه ، ص ص٦٩-٧١ .

(٨٣) ينظر: محمود عثمان يتحدث لـ الزمان عن أسباب زيارته إلى إسرائيل مرتين برفقة الملا مصطفي البارزاني ، اجرى المقابلة نضال الليثي ، الزمان " جريدة "، العدد ٣٣٦٣، طبعة بغداد ، ٤ آب ، ٢٠٠٩، ص٤ .

(٨٤) ينظر: ايدن اقصو، المصدر السابق ، ص ٣٤. ويؤكد هذه العلاقة أيضاً الكاتب شلومو نكديمون . ينظر: شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجليل للنشر والطبع ، عمان ، ١٩٩٧، ص ص٤٥-٥٦ .

(٨٥) ينظر: أحمد غالب محي جعفر الشلاه ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، أجيزت في كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص٢٤٣ .

(٨٦) ينظر: قاسم البغدادي ، اللعبة الأمريكية قناع ضباع جياع ، بغداد ، ٢٠١٠، ص ص٢٢٦-٢٢٧.

(٨٧) رحب بعض الزعماء والشخصيات السياسية العربية وبعض الدول والمنظمات الدولية ببيان ١١ آذار العام ١٩٧٠، امثال الرئيس المصري جمال عبد الناصر واامير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح والرئيس اليمني القاضي عبد الرحمن الايرياني والسياسي كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وشفيق الحوت مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وجورج حبش الامين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية والعماد لحود الرئيس اللبناني السابق وسليمان الحديدي نقيب المحامين الاردنيين وكذلك رحب الاتحاد السوفيتي بهذا البيان كما رحبت كل من كوريا الديمقراطية وبلغاريا والمانيا الديمقراطية بهذا البيان كما رحبت الصحف المصرية والاردنية واللبنانية والكويتية والحزب الديمقراطي الكردستاني ومنظمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أوربا ومنظمات الاشتراكيين العرب في السودان في إيران بهذا البيان . للمزيد . ينظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاعلام ، مديرية الاعلام العامة ، تنفيذ بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٢، ص٧ وما بعدها .

(٨٨) ابدت الصحف " الاسرائيلية " الصادرة في تل ابيب مخاوفها من حل المشكلة الكردية والتآخي والسلام في العراق وقالت صحيفة معاريف المسائية:" أن اعلان الحل السلمي للمشكلة الكردية في العراق سيمكن الحكومة العراقية من توجيه جميع امكانياتها العسكرية للوقوف بقوة وثبات على الجبهات الخارجية وخاصة الجبهة الشرقية " كما عبرت صحيفة دافار الناطقة باسم حزب العمال " الاسرائيلي " عن ذلك البيان قائلة:" أن حل المشكلة الكردية سلماً يعكس عزم حكومة العراق على الزج بطاقاتها على الجبهات الخارجية وخاصة الجبهة الشرقية " . للمزيد . ينظر: المصدر نفسه، ص٨٨ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص٦٧ .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص٩٠ .

(٩١) الحكومة العراقية ، الدستور المؤقت ، بغداد ، ١٩٧٠، ص٥ وما بعدها .

([٩٢]) ينظر: نصوص ميثاق العمل الوطني في ، الحكومة العراقية ، وزارة الأعلام ، مديرية الأعلام العامة ، ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس أحمد حسن البكر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧١، ص ص٢٨-٣١ .

([٩٣]) ينظر: ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ص٤٩٤-٤٩٥ . وقارن مع ، منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق المصدر السابق ، ص ص٢٥١-٢٥٤ . وعن اتفاق الحكم الذاتي لأكراد العراق . ينظر: سعد البزاز ، الأكراد في المسالة العراقية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧، ص ص١٤١-١٧٤.

([٩٤]) في ٧ تموز العام ١٩٩٠وزعت الحكومة على الشعب العراقي مشروع دستور العام ١٩٩٠ يتكون من مائة وثمانون مادة لغرض قراءته بغية التصويت عليه ، إلا أن ذلك لم يحصل . للمزيد . ينظر: القاضي وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٧٦ لغاية عام ٢٠٠٥،ط٢،مطابع دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٦،ص٢٨٩ ؛ جمهورية العراق، مشروع الدستور ، بغداد، ٧تموز، ١٩٩٠، ص١٦ .

([٩٥]) جمهورية العراق، مشروع الدستور ، بغداد، ٧تموز، ١٩٩٠، ص١٦ .

([٩٦]) ينظر: عثمان الراوندوزي ، استجواب صدام رجل المتناقضات ، طهران ، ٢٠٠٤، ص٢٦٨.

([٩٧]) ينظر: فيبى مار، تاريخ العراق المعاصر البعث في السلطة ، الجزء الاول ، ترجمة ، مصطفى نعمان احمد ، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٥٦ .

([٩٨]) ينظر: تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص٢٨٣-٢٨٤.

([٩٩]) ينظر: محمود عثمان عن أسباب زيارة إسرائيل مرتين برفقة الملا مصطفى البرزاني ، المصدر السابق ، ص٤ .

([١٠٠]) نقلاً عن: سليم مطر، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

([١٠١]) نقلاً عن : ايدن اقصو، المصدر السابق ، ص٣٥ .

([١٠٢]) ينظر: سعد ناجي جواد ، دراسات في المسالة القومية الكردية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١٣٩.

([١٠٣]) الاتحاد الوطني الكردستاني: تأسس هذا الحزب في العام ١٩٧٥ كتنظيم كردي مقابل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه آنذاك الملا مصطفى البارزاني ضم الاتحاد مجموعات وأحزاب يسارية منها عصبة كادحي كردستان والحركة الاشتراكية الكردستانية وبحسب رواية الحزب فانه تأسس بمبادرة من جلال الطالباني وفؤاد معصوم وعادل مراد وعبد الرزاق ميرزا عزيز وعدد آخر من اليساريين الاكراد منهم كمال فؤاد وعمر الشيخ ونوشيروان مصطفى وكتب الحزب أول بيان له باللغة العربية في ٢٢ أيار العام ١٩٧٥ وجاء في منهاج الحزب أنه ، تنظيم سياسي اشتراكي وديمقراطي يناضل من اجل السلام والديمقراطية والمساواة وضد الدكتاتورية والحرب

والاحتلال والعدوان القومي والاستغلال الطبقي والديني والمذهبي والشوفينية والرجعية ويناضل من أجل تقرير المصير والتعاون والتعايش السلمي والتضامن بين الشعوب ، وفي العام ١٩٩٢ أضيفت إلى أهداف الاتحاد فقرة تتعلق بإقامة الفيدرالية ضمن إطار عراقي برلماني فيدرالي متعدد الأحزاب . للمزيد . ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

(١٠٤) في الاصل كانت سوريا تتعاون مع العراق على القضاء على الحركة الكردية المسلحة وابرز جوانب التعاون هو ما تم في العام ١٩٦٣ بمشاركة قوة سورية في القتال إلى جانب القوات العراقية ضد القوى الكردية المسلحة في نطاق منطقتي العمادية وزاخو . ينظر: منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ص١٥٣-١٥٤.

(١٠٥) للمزيد . ينظر: جلال الطلباني ، المصدر السابق ، ص ص٤٢-٤٣.

(١٠٦) ينظر: دهام محمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٢٤.

(١٠٧) ينظر: جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

(١٠٨) يمكن الرجوع لتصريح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، المنشور على أغلب مواقع الانترنيت ومنها موقع صوت كوردستان موقع سياسي اخباري مستقل يهتم بشؤون الاكراد .